



عضو أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالقاهرة

الضوابط الشرعية لعمارة المساجد

دكتور

حمزة بن سليمان بن راشد الطيار

الأستاذ المساعد في قسم الدعوة والاحتساب
بكلية الدعوة والإعلام
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الضوابط الشرعية لعمارة المساجد

دكتور/ حمزة بن سليمان بن راشد الطيار

الأستاذ المساعد في قسم الدعوة والاحتساب بكلية الدعوة والإعلام

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء وأشرف المرسلين
نبينا محمد على آلِهِ وصحبه أجمعين....

إن الأجر العظيم الذي آخره الشارع الحكيم لعمّار المساجد حسياً ومعنوياً
يجعل أهل الفضل والإحسان يتسابقون في البذل في مثل هذه المشروعات الخيرية،
إلا أن بعض هؤلاء المحسنين قد يغفل، أو قد يجهل الأحكام الشرعية التي ينبغي
عليه معرفتها لتكون ضابطة لعمله ليكون عمله مشروعاً، ووفق هدي نبينا محمد
ﷺ، ويحقق المقاصد الشرعية من بناء المساجد وعمارته ولذا رغبت في هذا
البحث الحديث عن أهمية عمارة المساجد، وبيان ما أعده الله ﷻ للبازلين في
هذا المجال، مع التركيز على الضوابط الشرعية لعمارة المساجد ليفيد منها
الراغبون المحسنون من جهة، ولتفيد منها الجهات المعنية والمشرفة على المساجد
من جهة أخرى، لأن العمل الصواب هو ما كانت درجة الإخلاص فيه متحققة،
وكان على هدي السنة النبوية القويمة، وقد عنيت في هذا البحث - بفضل الله
وتوفيقه - من تأصيل المسائل من مظانها، والاعتماد على نصوص الوحي من
القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وأقوال أهل العلم المعبرين.

وفي الختام: أسأل الله أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وصلى الله وسلم
على نبينا محمد وعلى وصحبه أجمعين..

مشكلة البحث:

تكمّن مشكلة البحث في وجود بعض الأخطاء الشرعية في بناء بعض المساجد، ذلك أن بعض المحسنين من موسرين وتجار لديه دافع كبير، وهمّة عظيمة في بناء المساجد رغبة فيما عند الله عز وجل من الأجر والمثوبة لمن بنى مسجداً دون أن يكون هناك اعتناء بالضوابط الشرعية لهذه العمارة.

بل تعدى ذلك إلى وجود الخلل ذاته لدى بعض القطاعات المعنية ببناء المساجد، من حيث عدم العناية بالضوابط الشرعية الصحيحة والتي يجب تطبيقها ومراعاتها عند بناء المساجد.

فالمساجد إنما تبنى، وتُشَيّد إذا وجدت الحاجة، وتعينّت المصلحة، وبالتالي يلتزم في بنائها بالقواعد الشرعية المقررة، والآداب المرعية المعتبرة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

١- شحذ الهمة لدى الراغبين، وعموم المسلمين في بناء المساجد إذا تعيّنّت الحاجة إليها، وذلك بإيراد النصوص النقلية من الكتاب والسنة، التي تبين فضل ذلك، وكلام أهل العلم عليها.

٢- بيان أن عمارة المساجد تشمل أمرين، وبيان الفرق بينهما وأن الإسلام امتدح فاعلهما.

٣- التأكيد على أهمية أن يشتمل مشروع بناء المساجد على الضروريات التي لا بد للمساجد منها، وترك الكماليات التي لا حاجة فيها.

٤- إيضاح المحذورات والمخالفات الشرعية التي يقع فيها بعض الراغبين في بناء المساجد، حتى لا يتكرر وقوعها.

٥- البعد عن مشابهة بناء مساجد المسلمين بمعابد اليهود أو كنائس النصارى.

٦- تحرير النزاع في بعض المسائل المختلف فيها وأن العبرة في ذلك النصوص الشرعية.

أدبيات البحث:

١- استعراض الخلاف والخروج بالقول الصحيح المدعوم بالدليل النقل من كتاب أو سنة، وإن لم يوجد، فما عليه المسلمون في القرون المفضلة، دون النيل من تلك الأقوال المرجوحة وأصحابها، نظراً لاجتهادهم وحرصهم على الوصول إلى الحق.

٢- العناية بالبده بالأهم فالهم، والعناية بذكر أقوال العلماء المعتبرين قدر الإمكان في كل مسألة ترد في البحث.

طريقة البحث:

١- عزو الآيات القرآنية الكريمة إلى سورها وأرقامها، وطباعتها بالرسم العثماني.
٢- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من مصادرها الأصلية، وبيان درجتها من خلال كلام أهل العلم عنها، إلا ما ورد في صحيح البخاري ومسلم أو في أحدهما.

٣- الإفادة من أمهات المصادر في عدد من التخصصات لاستقصاء المسائل الواردة في هذا البحث.

٤- توثيق النقول من كلام أهل العلم من مصادرها ومراجعتها الأصلية، وذكر كامل بيانات هذه المصادر وتلك المراجع ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة.

٥- عدم الاقتصار على الإفادة من المصادر الأصلية من كتب التراث وحدها، بل تمت الإفادة من الكتب الحديثة، والمعاصرة والتي عالجت بعض أطراف الموضوع.

٦- اجتهدت في عدم التقليد للآخرين، بل أعرض الآراء بأدلتها، وأفيد من ترجيحات المحققين، ومناقشاتهم لهذه الآراء.

٧- الاجتهاد في تكوين رأي موحد في المسائل التي ظهر فيها خلاف بارز.

التمهيد:

فالمساجد بيوت الله جل وعلا فيها يذكر، ويسبح له فيها بالغدو والآصال وهي أحب البلاد إلى الله تعالى.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال (أحب البلاد إلى الله تعالى مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها) ^(١).

وعمارة المسجد نوعان:

عمارة معنوية، وعمارة حسية. فالمعنوية: عمارتها بالطاعة من إقامة صلاة وقراءة قرآن، وذكر خالص. أما الحسية: فالمقصود بها عمارتها عمارة بنيان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (والله إنما أمر في كتابه وسنة رسوله بالعبادة في المساجد والعبادة فيها هي عمارتها قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ ^(٢). ولم يقل مشاهد الله، وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ ^(٣). ولم يقل عند كل مشهد، فإن أهل المشاهد ليس فيهم إخلاص الدين لله، بل فيهم نوع من الشرك وقال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِم بِالْكَفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾ ^(٤) إنما يعمر مسجداً لله مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ ﴾ ^(٥).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل الجلوس في

مصلاه بعد الصبح، وفضل المساجد، ١/٤٦٤، رقم (٦٧١).

(٢) سورة البقرة، الآية (١١٤).

(٣) سورة الأعراف، الآية (٢٩).

(٤) سورة التوبة، الآيتان (١٧، ١٨).

الآيات، وفي الترمذي عن النبي ﷺ أنه قال: (إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان ثم قرأ هذه الآية^(١)) فإن المراد بعمارته عمارتها بالعبادة فيها كالصلاة والاعتكاف، يقال مدينة عامرة إذا كانت مسكونة، ومدينة خراب إذا لم يكن فيها ساكن. ومن قوله تعالى: ﴿ أَجْعَلْتُمْ مَسَاجِدَ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ ﴾^(٢) وأما نفس بناء المساجد فيجوز أن يبينها البر والفاجر، والمسلم والكافر، وذلك يسمى بناء كما قال النبي ﷺ: "من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة"^(٣) (٤).

وقال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي -رحمه الله- عن قوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ ﴾^(٥): (هذان مجموع أحكام المساجد، فيدخل في رفعها، بناؤها، وكنسها، وتنظيفها من النجاسة والأذى، وصونها عن المجانين والصبيان الذين لا يتحرزون عن النجاسة، وعن الكافر، وأن تصان عن اللغو فيها، ورفع الأصوات بغير ذكر الله (وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ) يدخل في ذلك الصلاة كلها، فرضها، ونفلها، وقراءة القرآن، والتسبيح والتهليل، وغيره من أنواع الذكر، وتعلم العلم وتعليمه، والمذاكرة فيها، والاعتكاف، وغير

(١) أخرجه الترمذي، في جامعه (سننه) في كتاب تفسير القرآن، باب (١٠) ومن سورة التوبة،

٢٥٨/٥، رقم (٣٠٩٣). وقال عنه الشيخ الألباني رحمه الله: إسناده ضعيف، انظر التبريزي،

مشكاة المصابيح بتحقيق الألباني، ٢٢٥/١، هامش رقم (٢).

(٢) سورة التوبة، الآية (١٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب من بنى مسجداً، ١٣٢/١، ١٣٣، رقم

(٤٥٠)، وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل

بناء المساجد والحث عليها، ٣٧٨/١، رقم (٥٣٣).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٤٩٨/١٧، ٤٩٩.

(٥) سورة النور، جزء من الآية (٣٦).

ذلك من العبادات التي تفعل في المساجد، ولهذا كانت عمارة المساجد على قسمين: عمارة بنيان، وصيانة لها، وعمارة بذكر اسم الله، من الصلاة وغيرها، وهذا أشرف القسمين... (١).

فدليل العمارة المعنوية قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا لِلَّهِ ۖ ﴾ (٢).

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: (فأخبر سبحانه وتعالى أنه لا يستوي عنده عمار المسجد الحرام وهم عماره بالاعتكاف والطواف والصلاة، هذه هي عمارة مساجده المذكورة في القرآن وأهل سقاية الحاج..) (٣).

ودليل العمارة الحسية، قوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ ﴾ (٤).

قال الإمام الطبري رحمه الله بعد أن ذكر قولين لأهل العلم في معنى قوله: (ترفع) وهما: أن المراد تبنى. والثاني أن المراد: أن تعظم. قال: (وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب القول الذي قاله مجاهد، وهو أن معناه: أذن الله أن ترفع بناء، كما قال جل ثناؤه: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ۖ ﴾ (٥). وذلك أن ذلك هو الأغلب من معنى الرفع في البيوت والأبنية) (٦).

قلت: وهذا من تفسير القرآن بالقرآن، وهو المقدم على غيره من أنواع التفسير الأخرى.

(١) ابن سعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص ٥٦٩.

(٢) سورة التوبة، جزء من الآية (١٨).

(٣) يسري السيد محمد، بدائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية، ٢/ ٣٤٩.

(٤) سورة النور، الآية (٣٦).

(٥) سورة البقرة، جزء من الآية (١٢٧).

(٦) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ٩/ ٣٣٠.

فضل بناء المساجد:

فبعد أن بينت معنى عمارة المساجد، وأنها تشمل أمرين: عمارة معنوية، وعمارة حسية، وهو المقصود من هذا البحث.. أشير إلى شيء من فضل النوع الثاني من عمارة المساجد وهو:

بناؤها.

فعن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: (من بنى مسجداً قال بكير حسبت أنه قال - يبتغي به وجه الله، بني الله له مثله في الجنة)^(١). وفي رواية لمسلم: (من بنى مسجداً لله تعالى)^(٢).

وقد بوّب الإمام البخاري رحمه الله على هذا الحديث بقوله: (باب من بنى مسجداً)^(٣).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله عن هذا التبويب: (قوله: " باب من بنى مسجداً " أي ماله من الفضل)^(٤). وقد بوّب على هذا الحديث الإمام النووي رحمه الله في صحيح مسلم بقوله: (باب: فضل بناء المساجد والحث عليها)^(٥). وهناك تبويب آخر: (باب ثواب من بنى لله مسجداً)^(٦).

وعلى كل حال فهذا فضل عظيم، وثواب جزيل، يحوزه من بنى لله مسجداً يبتغي به الأجر والثواب منه جل وعلا، سواء كان هذا المسجد صغيراً أم كبيراً.

(١) سبق تخريجه في ص ٦.

(٢) سبق تخريجه في ص ٦.

(٣) انظر صحيح البخاري، ١/١٣٢، باب رقم (٦٥).

(٤) ابن حجر، الفتح، ١/٧١٦.

(٥) انظر النووي، شرح صحيح مسلم، ٥/١٧.

(٦) انظر القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ٢/١٣٠.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (قوله: "من بني مسجداً" التذكير فيه للشيوخ فيدخل فيه الكبير والصغير، ووقع في رواية أنس عند الترمذي صغيراً أو كبيراً")^(١) (٢).

الضوابط الشرعية في بناء المساجد:

هناك ضوابط شرعية لا بد أن يلتزم بها من أراد أن يبني لله جل وعلا مسجداً، علماً أن هناك أشياء متفق عليها، وهناك أشياء مختلف فيها يتضح ذلك إن شاء الله تعالى من خلال سياق النصوص الشرعية من الكتاب والسنة وكلام أهل العلم في ذلك.

وقد سلكت في تعداد الضوابط مسلك التصنيف فأدرجت عدة ضوابط تحت مسمى واحد يرتبط به ارتباطاً من جانب أو من عدة جوانب. وما ليس له شيء يرتبط به أفردته كضابط واحد. فأقول وبالله التوفيق ومنه الإعانة:

الضابط الأول: ضوابط من ناحية مكان البناء وموقعه:

وتحته ما يلي:

- أ- أن لا يكون البناء على قبر أو قبور.
- ب- أن لا يكون البناء في طريق الناس الذي لا بد لهم منه.
- ج- أن لا يكون البناء في أرض مغصوبة.
- د- أن لا يكون البناء قريباً من مسجد آخر بني قبله، وهذا له ضوابط:
- ١- أن لا يضيق الأول بالمصلين، فإن ضاق بهم ولزم الأمر ببناء مسجد في نفس الحي وبقرب الأول فلا بأس.

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (سننه)، في أبواب الصلاة، باب (١٢٠، ١٢١) ما جاء

في فضل ببناء المسجد، ١٣٥/٢، رقم (٣١٩). وقال عنه الشيخ الألباني رحمه الله: ضعيف،

انظر الألباني، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، ص ٧٩٤، رقم (٥٥٠٩)

(٢) ابن حجر، الفتح ١/٧١٧.

٢- أن لا يكون المسجد الأول بعيداً عن بعض المصلين بمسافة ينتج عنها مشقة تلحق بهم فإن كان كذلك فإنه يبنى لهم مسجد آخر تزول به المشقة.

٣- أن يكون الأول مسجد فروض والناس بحاجة إلى مسجد أكبر تصلى فيه الجمعة وهنا لا بأس أن يبنى لهم مسجد جامع.

الضابط الثاني: ضوابط تتعلق بالتخطيط للبناء:

والمقصود بذلك: الأشياء التي تكون أصلاً في المسجد: وتحتها ما يلي:

١- مساحة البناء: فلا تكون مساحة واسعة لا تدعو الحاجة إليها حالاً ولا مستقبلاً.

٢- أن تكون طريقة التخطيط مشتملة على ما يلزم وجوده في المسجد دون غيره، وتحتها ما يلي:

أ- تحديد القبلة وضبطها.

ب- المنبر.

ج- المحراب.

د- المنارة.

هـ- رحبة المسجد.

و- دورات المياه.

ز- البوابة.

الضابط الثالث: ضوابط تتعلق بالتنفيذ:

أ- العمالة التي تتولى البناء.

ب- ما يتعلق بالتشطيبات وتحتها ما يلي:

١- الزخرفة والنقوش (سواء بصبغ أو كتابة ونحوها).

٢- الفرش.

الضابط الأول مكان البناء وموقعه

أ- ألا يكون البناء على قبر أو قبور:

فمن الأمور التي حرمتها الشريعة: بناء المساجد على القبور، وقد جاءت في ذلك نصوص كثيرة منها:-

١- عن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأيتها بالحبشة فيها تصاوير فذكرتا للنبي ﷺ فقال: (إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور، فأولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة)^(١).

٢- وعن عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما -قالا:- لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه، فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه فقال: -وهو كذلك:- (لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) يحذر ما صنعوا^(٢).

٣- وعن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: (قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)^(٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، ويتخذ مكانها مساجد، ١/١٢٦، ١٢٧، رقم (٤٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب رقم (٥٥)، ١/١٢٩، رقم (٤٣٥)، ٤٣٦، وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، ١/٣٧٧، رقم (٥٣١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب رقم (٥٥)، ١/١٢٩، رقم (٤٣٧)، وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، ١/٣٧٦، رقم (٥٣٠).

وقد بؤب النووي رحمه الله على هذه الأحاديث وغيرها كما في شرحه على مسلم بقوله: (باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد)^(١).

قال النووي رحمه الله: (أحاديث الباب ظاهرة الدلالة فيما ترجمنا له)^(٢). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ونحن قد نهينا عن بناء المساجد على القبور)^(٣).

وقال رحمه الله: (ولهذا اتفق أئمة الإسلام على أنه لا يشرع بناء المسجد على القبور)^(٤).

وقال رحمه الله: (فنهى النبي ﷺ عن اتخاذ القبور مساجد ليسد باب الشرك)^(٥).

وقال رحمه الله: (وما أحدث في الإسلام من المساجد والمشاهد على القبور والآثار فهو من البدع المحدث في الإسلام من فعل من لم يعرف شريعة الإسلام وما بعث الله به محمداً ﷺ من كمال التوحيد وإخلاص الدين لله وسد أبواب الشرك التي يفتحها الشيطان لبني آدم)^(٦).

وقال رحمه الله: (فاتخاذ القبور مساجد مما حرمه الله ورسوله وإن لم يبن عليها مسجداً كان بناء المساجد عليها أعظم. كذلك قال العلماء: يحرم بناء المساجد على القبور ويجب هدم كل مسجد بني على قبر)^(٧).

(١) النووي، شرح صحيح مسلم، ١٤/٥.

(٢) المرجع السابق، ١٥/٥.

(٣) شيخ الإسلام، الفتاوى، ٣٠٠/١٠.

(٤) المرجع السابق، ٣٩٨/٣.

(٥) المرجع السابق، ٢٩٢/١١.

(٦) المرجع السابق، ٤٩٧/١٧.

(٧) المرجع السابق، ٤٦٣/١٧.

ثم قال رحمه الله: (والمقصود هاهنا: أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يبنوا قط على قبر نبي ولا رجل صالح مسجداً ولا جعلوه مشهداً ومزاراً)^(١).
وقال رحمه الله: (وأما بناء المساجد على القبور وتسمى "مشاهد" فهذا غير سائغ، بل جميع الأمة ينهون عن ذلك لما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: " لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا " قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجداً^(٢). وفي الصحيح أيضاً عنه أنه قال ﷺ: " إنه من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك "^(٣). وفي السنن عنه قال ﷺ: " لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج "^(٤))^(١).

(١) المرجع السابق، ١٧/٤٦٦.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، ١١٢/٢، رقم (١٣٣٠)، "وقد قال ذلك في مرضه الذي مات فيه"، وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، ٣٧٦/١، رقم (٥٢٩).
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، ٣٧٧/١، رقم ٣٧٨ (٥٣٢). "وقد قال ذلك قبل أن يموت بخمس".

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه (سننه) في أبواب الصلاة، باب (١٢١، ١٢٢) ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً، ١٣٦/٢، رقم (٣٢٠) بلفظ "زائرات" وقال الشيخ الألباني: ضعيف، انظر الألباني، ضعيف سنن الترمذي، ص ٣٥، رقم (٥١) وقال: (وصح بلفظ: "زائرات" دون "السرج". وأخرجه ابن ماجه في سننه، في أبواب ما جاء في الجنائز، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور، ٢٨٨/١، رقم (١٥٧٥). ومن حديث أبي هريرة ولفظه: (لعن رسول الله ﷺ زوارات القبور) وقال الشيخ الألباني عنه إسناده: حسن، انظر الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، ٢٦٣/١، رقم (١٢٨١). ومثله عن حسان بن ثابت

وقد بين رحمه الله أن اتخاذ القبور مساجد يتناول شيئين، حيث قال: (واتخاذها مساجد يتناول شيئين: أن يبني عليها مسجداً أو يصلي عندها من غير بناء وهو الذي خافه هو وخافته الصحابة إذا دفنوه بارزاً: خافوا أن يصلي عنده فيتخذ قبره مسجداً وفي موطأ مالك عنه أنه قال: "اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد" (٢) روي ذلك مسنداً ومرسلاً وفي سنن أبي داود أنه قال: " لا تتخذوا قبوري عيداً. وصلوا عليّ حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغني" (٣) (٤).

وقد قرّر رحمه الله، أن هذا الفعل ليس من دين المسلمين، بل هو من دين المشركين، حيث قال: (ولهذا لما لم يكن بناء المساجد على القبور التي تسمى "المشاهد" وتعظيمها من دين المسلمين، بل من دين المشركين لم يحفظ ذلك) (٥).

وقال رحمه الله: (فإن بناء المساجد على القبور ليس من دين المسلمين بل هو منهى عنه بالنصوص الثابتة عن النبي ﷺ واتفاق أئمة الدين بل لا يجوز اتخاذ القبور مساجد سواء كان ذلك ببناء المسجد عليها أو بقصد الصلاة عندها، بل أئمة

وابن عباس رضي الله عنهما وإسنادهما حسن، المرجع السابق برقم (١٢٧٩)، ورقم (١٢٨٠).

(١) شيخ الإسلام، الفتاوى، ٣١٨/٢٤.

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، في كتاب الصلاة، باب جامع الصلاة، ص ١١٩، رقم (٤١٤).

وهذا مرسل، قال الشيخ الألباني رحمه الله عن سنده: صحيح، انظر الألباني، أحكام الجنائز وبدعها، ص ٢٧٧، وأخرجه الإمام أحمد في المسند، ٣١٤/١٢، برقم (٧٣٥٨)، قال الشيخ الألباني رحمه الله: أخرجه أحمد بإسناد صحيح، انظر الألباني، أحكام الجنائز وبدعها، ص ٢٧٦.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب المناسك، في باب زيارة القبور، ٢/٢٢٥، رقم (٢٠٤٢).

قال الشيخ الألباني رحمه الله: أخرجه أبو داود بإسناد حسن، وهو على شرط مسلم، وهو صحيح بما له من طرق وشواهد، انظر الألباني، أحكام الجنائز وبدعها، ص ٢٨٠.

(٤) شيخ الإسلام، الفتاوى، ١٦٠/٢٧.

(٥) المرجع السابق، ١٦٩/٢٧.

الدين متفقون على النهي عن ذلك وأنه ليس لأحد أن يقصد الصلاة عند قبر أحدٍ لا نبي ولا غير نبي وكل من قال: إن قصد الصلاة عند قبر أحدٍ أو عند مسجد بني على قبر أو مشهد أو غير ذلك: أمرٌ مشروع بحيث يستحب ذلك ويكون أفضل من الصلاة في المسجد الذي لا قبر فيه: فقد مرق من الدين. وخالف إجماع المسلمين. والواجب أن يستتاب قائل هذا ومعتقدُه فإن تاب وإلا قتل. بل ليس لأحد أن يصلي في المساجد التي بنيت على القبور ولو لم يقصد الصلاة عندها، فلا يقبل ذلك لا اتفاقاً ولا ابتغاء لما في ذلك من التشبه بالمشرّكين والذريعة إلى الشرك (١).

وهذا الحكم أمرٌ محكم، لأنه جاء في بعض الروايات أنه قال ذلك في مرضه الذي مات فيه (٢)، وفي رواية أنه قال ذلك قبل أن يموت بخمس (٣).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وفائدة التنصيص على زمن النهي الإشارة: إلى أنه من الأمر المحكم الذي لم ينسخ لكونه صدر في آخر حياته (٤))

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا بأس إذا كان هناك مقبرة لغير المسلمين وهناك حاجة ماسة لموقعها وقد تناول عليها العهد أن تنبش تلك القبور وتنظف ثم يبنى على تلك الأرض مسجد فإن ذلك الفعل لا يتناوله النهي فعن أنس بن مالك ؓ قال: (قدم النبي ﷺ المدينة فنزل أعلى المدينة في حي يقال لهم بنو عمرو بن عوف، فأقام النبي ﷺ فيهم أربع عشرة ليلة، ثم أرسل إلى بني النجار فجاءوا متقلدي السيوف كأنني أنظر إلى النبي ﷺ على راحلته وأبو بكر ردفه وملاً بني النجار حوله، حتى ألقى بفناء أبي أيوب، وكان يحب أن يصلي حيث أدركته الصلاة ويصلي في مرابض الغنم، وأنه أمر ببناء المسجد، فأرسل إلى ملاً من بني النجار

(١) المرجع السابق، ٢٧/٤٨٨.

(٢) سبق تخريجه في ص ١٣.

(٣) سبق تخريجه في ص ١٣.

(٤) ابن حجر، الفتح، ١/٦٩١.

فقال: "يا بني النجار ثامنوني بحائطكم هذا" قالوا: لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله. فقال أنس: فكان فيه ما أقول لكم: قبور المشركين، وفيه خرب، وفيه نخل. فأمر النبي ﷺ بقبور المشركين فنبتت، ثم بالخرب فسويت وبالنخل فقطع. فصفاوا النخل قبله المسجد، وجعلوا عضادتيه الحجارة، وجعلوا ينقلون الصخر وهم يرتجزون، والنبي ﷺ معهم وهو يقول:

اللهم لا خير إلا خير الآخرة فأغفر للأنصار والمهاجرة (١).

وقد بُوِّب عليه البخاري رحمه الله في صحيحه بقوله: (باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، ويتخذ مكانها مساجد؟) (٢) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (قوله: "باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية" أي دون غيرها من قبور الأنبياء وأتباعهم لما في ذلك من الإهانة لهم، بخلاف المشركين فإنهم لا حرمة لهم) (٣). ثم قال رحمه الله: (وأما الكفرة فإنه لا حرج في نبش قبورهم، إذ لا حرج في إهانتهم) (٤).

وقال الإمام النووي رحمه الله: (قوله: "وبقبور المشركين فنبتت". فيه جواز نبش القبور الدارسة وأنه إذا أزيل ترابها المختلط بصديدهم، ودماهم جازت الصلاة في تلك الأرض، وجواز اتخاذ موضعها مسجداً إذا طيبت أرضه) (٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (يحرم بناء المساجد على القبور ويجب هدم كل مسجد بني على قبر وإن كان الميت قد قبر في مسجد وقد طال

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، ويتخذ مكانها مساجد، ١٢٧/١، رقم (٤٢٨)، وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ابتناء مسجد النبي ﷺ، ٣٧٣/١، رقم (٥٢٤).

(٢) صحيح البخاري، ١٢٦/١، باب رقم (٤٨) تحت كتاب الصلاة.

(٣) ابن حجر، الفتح، ٦٩٠/١.

(٤) المرجع السابق، ٦٩٠/١.

(٥) النووي، شرح صحيح مسلم، ١١/٥.

مكثه سوِّي القبر حتى لا تظهر صورته فإن الشرك إنما يحصل إذا ظهرت صورته ولهذا كان مسجد النبي ﷺ أولاً مقبرة للمشركين وفيها نخل وخرب فأمر بالقبور فنبشت وبالنخل فقطع وبالخرب فسويت فخرج عن أن يكون مقبرة فصار مسجداً^(١).

ب- ألا يكون البناء في طريق الناس الذي لا بد لهم منه:

من المعلوم أن طريقة الناس في هذا العصر في تخطيط الأراضي يقوم على التنظيم المسبق من تحديد الطرق والمساجد والمرافق العامة والحدائق وعلى هذا قد يقول قائل: إن هذه المسألة مسألة فرغ منها فلا جدوى بل لا معنى من بحثها فأقول: وإن كان كذلك، فهناك أماكن ومواقع لا يشملها هذا الأمر بل قد يطرأ على مثل هذه المخططات تغيير تستوجبه المصلحة، بل نرى في بعض الأحياء أن بعض المساجد تقام وتبنى على أراض خصصت لمرافق عامة، أو حدائق وذلك باقتطاعها كاملة أو باقتطاع شيء منها وقد يدخل في ذلك الاقتطاع طريق للناس. أضف لذلك حاجة الناس لهذه المساجد في الطرق الطويلة (السريعة) التي لا يوجد فيها بانيان، وعليه فلا بد من بحث هذه المسألة خاصة أن أهل العلم رحمهم الله قد تطرقوا لها وتحذروا عنها. والمطلع على أقوالهم في هذه المسألة يجد أنهم يبحثون ذلك بشرط: ألا يضر ذلك بالناس. فقد عقد الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه تحت كتاب الصلاة باباً بعنوان: (باب: المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس وبه قال الحسن وأيوب ومالك)^(٢) وذكر تحته ما روته عائشة زوج النبي ﷺ قالت: لم أعقل أبوي إلا وهما يدينان الدين، ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ طرفي النهار بكرة وعشيا، ثم بدا لأبي بكر فابتنى مسجداً بفناء داره فكان يصلي فيه ويقرأ القرآن، فيقف عليه نساء المشركين وأبناؤهم يعجبون منه وينظرون إليه

(١) شيخ الإسلام، الفتاوى، ٤٦٣/١٧.

(٢) صحيح البخاري، ١٣٩/١، باب رقم (٨٦) تحت كتاب الصلاة.

وكان أبو بكر رجلاً بكاء لا يملك عينيه إذا قرأ القرآن، فأفزع ذلك أشراف قريش من المشركين^(١).

قال ابن حجر رحمه الله: (قوله: "باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس" قال المازري: بناء المسجد في ملك المرء جائز بالإجماع. وفي غير ملكه ممتنع بالإجماع، وفي المباحات حيث لا يضر بأحد جائز أيضاً، لكن شذ بعضهم فمنعه، لأن مباحات الطرق موضوعة لانتفاع الناس، فإذا بُني بها مسجد منع انتفاع بعضهم، فأراد البخاري الرد على هذا القائل واستدل بقصة أبي بكر، لكون النبي ﷺ اطلع على ذلك وأقره. قلت: والمنع المذكور مروى عن ربيعة، ونقله عبد الرزاق عن علي وابن عمر، لكن باسنادين ضعيفين)^(٢).

وقال ابن مفلح رحمه الله: (ويجوز للإمام أن يأذن في بناء مسجد في طريق واسع وعليه ما لم يضر بالناس، وعنه: المنع مطلقاً سواء بنى على ساباط^(٣) أو قنطرة^(٤) جسر، وقال أيضاً: حكم المساجد التي بنيت في الطرق أن تهدم)^(٥).
وقال ابن رجب رحمه الله: (إذا بنى مسجداً في طريق واسع ولم يضر بالمارة؟ قال الأكثرون من الأصحاب إن كان بإذن الإمام جاز وإلا فروايتان. وقال أحمد في "رواية ابن الحكم" أكره الصلاة في المسجد الذي يؤخذ من الطريق إلا أن يكون بإذن الإمام، ومنهم من أطلق الروايتين وكلام أحمد أكثره غير مقيد، قال في

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر

بالناس، ١٣٩/١، ١٤٠ رقم (٤٧٦).

(٢) ابن حجر، الفتح، ٧٤٢/١.

(٣) ساباط: هو سقيفة بين حائطين، وقيل: بين دارين، وزاد بعضهم: من تحتها طريق نافذ، انظر ابن منظور، لسان العرب، ٣١١/٧، مادة "سبط".

(٤) قنطرة: هو الجسر على ماء، يُعبر عليه، يبنى بالآجر، أو بالحجارة، انظر ابن منظور، لسان العرب، ١١٨/٥، مادة "قنطر".

(٥) ابن مفلح، الآداب الشرعية، ٣٩٥/٣.

"رواية المروذي": المساجد التي في الطرقات حكمها أن تهدم. وقال إسماعيل الشالنجي: سألت أحمد عن طريق واسع للمسلمين عنه غنى وبهم إلى أن يكون هناك مسجد حاجة، هل يجوز أن يبني هناك مسجد؟ قال: لا بأس بذلك إذا لم يضر بالطريق. قال: وسألت أحمد هل يبني على خندق مدينة المسلمين مسجد للمسلمين عامة؟ قال: لا بأس بذلك إذا لم يضر بالطريق^(١).

وعلى كل حال فهذه النقول واضحة الدلالة على أن بناء المسجد في ملك الإنسان الذي طابت نفسه به جائز بالإجماع، أما بناؤها في الطرق والناس في حاجة إلى بنائها فهذا جائز ما لم يضر بهم. فالضرر بهم له صور:

- ١- أن يكون الطريق بعد بناء المسجد ضيقاً، فإذا انتفى ذلك بأن كان واسعاً فلا يضيق حتى ولو بعد البناء فيذهبون ويجيئون دون ضرر فلا بأس.
- ٢- أن يكون موقع البناء في ناحية الذاهيين ويحرم منه الآييون، وبالتالي يضطرون للوقوف وقطع الطريق بأرجلهم خاصة في الطرق السريعة التي فيها حواجز لا يستطيعون معها التجاوز بسياراتهم، وهذا فيه إضرار بالآييين وخطر عليهم إلا أن يوضع لهم مخرج أو جسر يصلون منه إلى المسجد دون مشقة أو عنت، ودون حصول أخطار أو هلاك. فإذا ما انتفى كل ذلك فلا بأس بالبناء.

ج- أن لا يكون البناء في أرض مغصوبة:

الغصب: في اللغة: قال ابن منظور رحمه الله: (الغصب: أخذ الشيء ظلماً. غَصَبَ الشيءَ يَغْصِبُهُ غَصْباً، واغْتَصَبَهُ، فهو غاصِبٌ، وَغَصَبَهُ عَلَى الشيء: قهره، وَغَصَبَهُ مِنْهُ)^(٢).

(١) ابن رجب، تقرير القواعد، وتحرير الفوائد، ٣٠٤/٢.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ٦٤٨/١، مادة "غصب".

أما في الاصطلاح: قال ابن منظور: (وتكرر في الحديث ذكر الغصب، وهو أخذ مال الغير ظلماً وعدواناً) ^(١).

وقال ابن قدامة رحمه الله: (هو الاستيلاء على مال غيره بغير حق) ^(٢).
والغصب: محرم بالكتاب والسنة والإجماع، فالدليل من القرآن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ ^(٣).

أما من السنة: فعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال: (أيها الناس أي يوم هذا قالوا: يوم حرام، قال: فأبي بلد هذا، قالوا: بلد حرام، قال: فأبي شهر هذا، قالوا: شهر حرام، قال: فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا) فأعادها مراراً ثم رفع رأسه فقال: (اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت) ^(٤).

فالغصب محرم بالإجماع فلا يحل لأحد أن يغصب مال أحد أو يستولي عليه أيّاً كان هذا المال، سواء كان دراهماً أو بناءً أو أرضاً أو نحو ذلك. قال ابن قدامة رحمه الله: (وأجمع المسلمون على تحريم الغصب في الجملة) ^(٥).

ومما جاء مخصوصاً في غصب الأرض: ما رواه سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله ﷺ قال: (من اقتطع شبراً من الأرض ظلماً طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين) ^(١).

(١) المرجع السابق، ١/٦٤٨، مادة "غصب".

(٢) ابن قدامة، المغني، ٧/٣٦٠.

(٣) سورة النساء، الآية (٢٩).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، ٢/٢٣١، رقم (١٧٣٩)، وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب القسامة والمخارين والقصاص والديات، باب

تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، ٣/١٣٠٥، ١٣٠٦، رقم (١٦٧٩).

(٥) ابن قدامة، المغني، ٧/٣٦٠.

وفي رواية: (من أخذ شبراً من الأرض ظلماً فإنه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين)^(٢).

ومن هذا المنطلق أن هذا المغصوب لو كان أرضاً، واستخدم في الطاعة فأهل العلم مختلفون في صحة وقوع هذه الطاعة كالصلاة لأنهم مختلفون في حرمة غصب الأرض فذلك باتفاق، وإليك بعض أقوالهم في حكم الصلاة في الدار المغصوبة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ولا ريب أن إحدى الروايتين عن أحمد أن هذا العمل لا يجزئ وهي مسألة الصلاة في الدار المغصوبة، وفي الرواية الأخرى يجزئ كقول أكثر الفقهاء)^(٣). وقال أيضاً رحمه الله: (وفي الصلاة في الأرض المغصوبة قولان للعلماء)^(٤).

وقال الشيرازي رحمه الله: (ولا يجوز أن يصلى في أرض مغصوبة لأن اللبث فيها يحرم في غير الصلاة فلأن يحرم في الصلاة أولى، فإن صلى فيها ضحت صلاته، لأن المنع لا يختص بالصلاة فلا يمنع صحتها)^(٥).

وقال الإمام النووي رحمه الله: (الصلاة في الأرض المغصوبة حرام بالإجماع، وصحيحة عندنا وعند الجمهور من الفقهاء وأصحاب الأصول. وقال

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، ١٢٣٠/٣، رقم (١٦١٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين، وقول الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ سورة الطلاق، الآية (١٢)، ٨٩/٤، رقم (٣١٩٨).

(٣) شيخ الإسلام، الفتاوى، ٢٩٥/١٩.

(٤) المرجع السابق، ١٨٩/٢٢، ١٩٠.

(٥) المجموع شرح المذهب، ١١٨/٣.

أحمد بن حنبل والجبائي وغيره من المعتزلة: باطلة، واستدل عليهم الأصوليون بإجماع من قبلهم. قال الغزالي في "المستصفى" هذه المسألة قطعية ليست اجتهدية، والمصيب فيها واحد، لأن من صحَّح الصلاة أخذه من الإجماع وهو قطعي، ومن أبطلها أخذه من التضاد الذي بين القربة والمعصية، ويدعي كون ذلك محالاً بالعقل، فالمسألة قطعية ومن صحَّحها يقول: هو عاص من وجه متقرب من وجهه، ولا استحالة في ذلك، إنما الاستحالة في أن يكون متقرباً من الوجه الذي هو عاص به، وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: يسقط الفرض عند هذه لا بها، بدليل الإجماع على سقوط الفرض إذا صلى، واختلف أصحابنا هل في هذه الصلاة ثواب أم لا؟ ففي الفتاوى التي نقلها القاضي أبو منصور أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد عن عمه أبي نصر بن الصباغ صاحب "الشامل" رحمه الله قال: "المحفوظ من كلام أصحابنا بالعراق أن الصلاة في الدار المغصوبة صحيحة يسقط بها الفرض ولا ثواب فيها" قال القاضي أبو منصور: ورأيت أصحابنا بخراسان اختلفوا، منهم من قال: لا تصح صلاته قال: وذكر شيخنا يعني ابن الصباغ في كتابه الكامل^(١): إنا إذا قلنا بصحة الصلاة ينبغي أن يحصل الثواب، فيكون مثاباً على فعله عاصياً بمقامه، قال القاضي: وهذا هو القياس إذا صححناها^(٢).

وعلى كل حال فمسألة الصلاة في الأرض المغصوبة مسألة خلافية فهناك من أبطلها وهناك من صحَّحها، والمصححون والمبطلون لا يختلفون في حرمة غصب الأرض ابتداءً وعليه فلا يجوز بأي حال غصب أرض لبناء مسجد فيها لأن الغصب كما تقدم محرم بالكتاب والسنة والإجماع.

(١) لعله يريد "الشامل".

(٢) المرجع السابق، ١١٨/٣.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وكذلك الأمر يأمر بتحصيل النافع وينهى عن تحصيل الضار فيأمر بالصلاة المشتملة على المنفعة، وينهى عن الغصب المشتمل على المضرة)^(١).

ومعلوم أن بناء المسجد قربة إلى الله تعالى يتقرب بها العبد إلى ربه، فإذا ما بنى المسجد على أرض مغصوبة، فقد بنى قربته على أساس محرّم، والله جل وعلا طيب لا يقبل إلا طيباً.

د- أن لا يكون البناء قريباً من مسجد آخر بنى قبله:

كثير من الناس تدفعه الرغبة في تحصيل ما أعدّه الله جل وعلا من الثواب الجزيل، والأجر العظيم لمن بنى مسجداً، فيعدّ عُدته، ويجمع أمره لتنفيذ ذلك، وهو بناء المسجد، ومن الضوابط الشرعية لذلك، ألا يكون هذا المسجد الجديد الذي نوى صاحبه بناءه بقرب مسجد سابق لأن ذلك فيه محاذير:

١- أن في ذلك إضراراً بالمسجد القديم.

٢- ومناقسة لأهله.

٣- وتفريقاً للمسلمين.

يقول جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ أَخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَاداً لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفْنَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٧﴾ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴿٢١﴾﴾

(١) شيخ الإسلام، الفتاوى، ١٩/٢٩٨.

(٢) سورة التوبة، الآيتان (١٠٧، ١٠٨).

قال الإمام القرطبي رحمه الله: (وقد أحرق النبي ﷺ مسجد الضرار وهدمه... قال علماؤنا: وكل مسجد بُني على ضرار أو رياء وسمعة فهو في حكم مسجد الضرار لا تجوز الصلاة فيه)^(١).

وقال رحمه الله: (قوله تعالى: " وتفرقاً بين المؤمنين " أي يفرقون به جماعتهم ليتخلف أقوام عن النبي ﷺ وهذا يدل على أن المقصد الأكبر والغرض الأظهر من وضع الجماعة تأليف القلوب والكلمة على الطاعة، وعقد الذمام والحرمة بفعل الديانة حتى يقع الأئس بالمخالطة، وتصفو القلوب من وضر الأحقاد)^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (بل الواجب هدم مساجد الضرار)^(٣). وقال رحمه الله: (وقال أحمد في رواية صالح: لا يبنى مسجد يراد به الضرار لمسجد إلى جانبه)^(٤).

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله: (كان أناس من المنافقين من أهل قباء اتخذوا مسجداً إلى جنب مسجد قباء، يريدون به المضارة والمشاقة بين المؤمنين، ويعدونه لمن يرجونه من المحاربين لله ورسوله يكون حصناً عند الاحتياج إليه، فبين الله تعالى خزيمهم، وأظهر سرهم فقال: " والذين اتخذوا مسجداً ضراراً ". أي: مضارة للمؤمنين ولمسجدهم الذي يجتمعون فيه " وكفراً " أي: قصدهم فيه الكفر، وإذا قصد غيرهم الإيمان. " وتفرقاً بين المؤمنين " أي: ليتشعبوا ويتفرقوا ويختلفوا)^(٥).

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٥٤/٨

(٢) المرجع السابق، ٢٥٧/٨.

(٣) شيخ الإسلام، الفتاوى، ٥٩/٣١.

(٤) المرجع السابق، ٢٢١/٣١.

(٥) السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص ٣٥١.

ولذا نصَّ شيخ الإسلام رحمه الله أن السلف كان يكرهون الصلاة فيما يشبه مساجد الضرار، ويرون العتيق أفضل من الجديد، لأن العتيق أبعد عن أن يكون بني ضراراً من الجديد الذي يخاف ذلك فيه ^(١).

ومعلوم أن النصوص الشرعية جاءت لتوحيد الكلمة، وجمع الشمل، يقول جل وعلا: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ۚ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ^(٢).

وقال ﷺ: (عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة) ^(٣). كما أخبر ﷺ أن: (يد الله مع الجماعة) ^(٤). ولذا إذا كان الناس مجتمعين على مسجد واحد فتخلف أحدهم لمرض لعلم به أهل الحي، وهذا لا تتأتى معرفته إذا تعددت المساجد دون مبرر أو حاجة.

٤- أنه إذا بني مسجد بجانب مسجد آخر فإن أحدهما سيبقى شاغراً ولا يأتيه أحد أو أن ذلك يفضي إلى تقليل المصلين:

(١) انظر شيخ الإسلام، الفتاوى، ٤٦٩/١٧.

(٢) سورة آل عمران، الآية (١٠٣).

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه (سننه)، في كتاب الفتن، باب (٧) ما جاء في لزوم الجماعة، ٤٠٤/٤، رقم (٢١٦٥).

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه (سننه)، في كتاب الفتن، باب (٧) ما جاء في لزوم الجماعة،

٤٠٥/٤، رقم (٢١٦٦). قال الألباني رحمه الله عن هذا الحديث: أخرجه الترمذي بسند

صحيح، انظر التريزي، مشكاة المصابيح بتحقيق الألباني، ٦١/١، هامش رقم (٥)، وانظر

الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، ٣٧٨/١، رقم (١٨٤٨).

يقول الإمام القرطبي رحمه الله: (قال علماؤنا: لا يجوز أن يبنى مسجد إلى جنب مسجد ويجب هدمه، والمنع من بنائه لئلا ينصرف أهل المسجد الأول، فيبقى شاغراً^(١)).

وعلى هذا فإذا كان المسجد الذي يراد بناؤه بقربه مسجد قديم، وهذا البناء يترتب عليه تقليل المصلين في المسجد القديم أو هجرهم له فبناء الجديد لا يجوز.

٥- أن في ذلك مدعاة للتخلف عن صلاة الجماعة:

وصورة ذلك أنه إذا وجد مسجدان في حي واحد فإن بعض المتهاونين في صلاة الجماعة يزعم لجماعة المسجد الأول أنه صلى في الثاني، ويزعم لجماعة المسجد الثاني أنه صلى في الأول، فيكون ذلك البناء سبباً رئيساً لإعاقته على هذا المنكر، وبالتالي فذلك البناء مما لا يجوز فعله.

٦- حصول التشويش بين المساجد:

فبناء مسجد بجوار مسجد آخر، مدعاة للتشويش، وتداخل أصوات الأئمة في الصلوات الجهرية وصلاة التراويح والقيام في رمضان خاصة، إذا كانت (الميكروفونات) الخارجية معمولاً بها، ولا يخفى ما في ذلك من التشويش والتداخل.

لكن يستثنى من ذلك المنع ما يلي:

(١) أن يضيق المسجد بالمصلين: وهو بشرط:

أ- أن لا يمكن توسعته:

فإذا أمكن توسعة المسجد القديم فإنه يوسع ولا يبنى مسجد بجواره، وهذا هو الأفضل، لأن اجتماع الناس في مسجد واحد أفضل من تفريقهم في مسجدين، لأن الجمع كلما كثر كان أفضل، لقول النبي ﷺ: (صلاة الرجل مع الرجل أزكى من

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٥٤/٨.

صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين، أزكى من صلاته مع الرجل، وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى^(١).

وهذه التوسعة قد تتطلب هدم المسجد وبناءه من جديد، وقد لا تتطلب، وعلى كل حال فإن لم تتم التوسعة إلا بهدمه، فإنه يهدم لهذه المصلحة.
قال ابن مفلح رحمه الله: (يجوز أن يهدم المسجد ويجدد بناؤه لمصلحة)^(٢).
وإن لم يتطلب الأمر الهدم فلا إشكال.

ب) أن لا يمكن تحويله لموضع آخر:

فإذا أمكن تحويله لمكان آخر بعد تعذر توسعته كأن يكون محاطاً بالبيوت من جميع الجهات ولم يقبل أحد ببيع بيته، أو لم يكن بجواره أرض فضاء مطلقاً، أو كانت ولكنها غير كافية ولا تؤدي الغرض المطلوب، أو لأي سبب آخر، فإنه يحول ولا يبنى بجانبه مسجد وهذا هو الأفضل، بل الأصلح والأنفع، مع مراعاة أن يكون الموقع يخدم الجميع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (سئل أبو عبدالله هل يحول المسجد؟ قال: إذا كان ضيقاً لا يسع أهله فلا بأس أن يجعل إلى موضع أوسع منه)^(٣).
وقال رحمه الله أيضاً: (وقال في رواية أبي طالب: إذا كان المسجد يضيق بأهله فلا بأس أن يحول إلى موضع أوسع منه، جَوِّزَ تحويله لنقص الانتفاع بالأول، لا لتعذره)^(٤).

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، ١٨٨/٣٥، ١٨٩، رقم (٢١٢٦٥)، واللفظ له، وأخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في فضل صلاة الجماعة، ١٤٩/١، رقم (٥٥٤). وقال الشيخ الألباني رحمه الله عن إسناده: حسن، انظر الألباني، صحيح سنن أبي داود، ١٦٥/١، رقم (٥٥٤).

(٢) ابن مفلح، الآداب الشرعية، ٣٩٥/٣.

(٣) شيخ الإسلام، الفتاوى، ٢١٦/٣١.

(٤) المرجع السابق، ٢١٧/٣١.

وقال رحمه الله أيضاً: (وقد قال أحمد: إذا كان المسجد يضيق بأهله فلا بأس أن يحوّل إلى موضع أوسع منه. وضيقه بأهله لم يعطل نفعه، بل نفعه باق كما كان، ولكن الناس زادوا وقد أمكن أن يبنى لهم مسجد آخر وليس من شرط المسجد أن يسع جميع الناس ومع هذا جوّز تحويله إلى موضع آخر، لأن اجتماع الناس في مسجد واحد أفضل من تفريقهم في مسجدين، لأن الجمع كلما كثر كان أفضل، لقول النبي ﷺ: (صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى) رواه أبو داود وغيره ^(١) وهذا مع أنه يجوز بناء مسجد آخر إذا كثر الناس وإن كان قريباً مع منعه لبناء مسجد ضراراً. قال أحمد في رواية صالح: لا يبنى مسجد يراد به الضرار لمسجد إلى جانبه فإن كثر الناس فلا بأس أن يبنى وإن قرب فمع تجويزه بناء مسجد آخر عند كثرة الناس وإن قرب أجاز تحويل المسجد إذا ضاق بأهله إلى أوسع منه، لأن ذلك أصلح وأنفع، لا لأجل الضرورة ^(٢).

ونقل المسجد للحاجة يجوز لأنه لما قدم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه على بيت المال كان سعد ابن مالك رضي الله عنه قد بنى القصر واتخذ مسجداً عند أصحاب التمر فنقب بيت المال وأخذ الرجل الذي نقبه فكتب إلى عمر رضي الله عنه فكتب عمر: لا تقطع الرجل وانقل المسجد واجعل بيت المال في قبلة المسجد، فإنه لن يزال في المسجد مُصلّ، وهذا مع توفر الصحابة فهو كالإجماع إذا لم ينكر أحد ذلك مع كونهم لا يسكتون عن إنكار ما يعدونه خطأ لأنهم أنكروا على عمر النهي عن المغالات في الصدقات حتى ردت عليه امرأة، وردّوه أن يحذّ الحامل فقالوا: إن جعل الله لك على ظهرها سبيلاً فما جعل لك على ما في بطنها سبيلاً، وأنكروا على عثمان في إتمام الصلاة في الحج حتى قال: إني دخلت بلداً فيه أهلي. وعارضوا علياً حين رأى بيع أمهات

(١) سبق تخرجه في الصفحة السابقة.

(٢) شيخ الإسلام، الفتاوى، ٢٢٠/٣١، ٢٢١.

الأولاد فلو كان نقل المسجد منكراً لكان أحق بالإنكار، لأنه أمرٌ ظاهرٌ فيه شناعة (١)

لكن إذا تعذرت التوسعة لأي سبب، أو تعذر التحويل لعدم وجود المساحة التي تستوعب جماعة المسجد الأول وجماعة آخرين، أو لأي سبب وصارت حاجة الناس ملحة لمسجد آخر لكون الأول يضيق بهم، فهنا لا بأس ببناء مسجد آخر ولو بجانبه.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: (وهذا مع أنه يُجَوِّزُ (٢) بناء مسجد آخر إذا كثّر الناس وإن كان قريباً مع منعه لبناء مسجد ضرراً. قال أحمد في رواية صالح: لا يبنى مسجد يراد به الضرر لمسجد إلى جانبه فإن كثّر الناس فلا بأس أن يبنى (وإن قرب) (٣).

وقال ابن مفلح رحمه الله: (لا يبنى مسجد إلى جنب مسجد آخر إلا لحاجة، كضيق الأول ونحوه) (٤).

مسألة: إذا تهدم المسجد وخرب:

إذا تهدم المسجد وخرب فإنه يجدد بناؤه إذا كان أهله موجودين متوافرين، أما إن تهدم وأهله متحولون عنه فإنه تباع أرضه وتوضع قيمتها في مسجد آخر. قال ابن مفلح رحمه الله: (يجوز أن يهدم المسجد ويجدد بناؤه لمصلحة) (٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (قال أحمد رحمه الله تعالى في رواية أبي داود: ... الرابعة: إذا خرب المسجد وآلته تصلح لمسجد آخر يحتاج إلى

(١) المرجع السابق، ٢٢٢/٣١، ٢٢٣.

(٢) يعني الإمام أحمد رحمه الله.

(٣) المرجع السابق، ٢٢١/٣١.

(٤) ابن مفلح، الآداب الشرعية، ٣/٣٩٥.

(٥) المرجع السابق، ٣/٣٩٥.

مثلها فإنها تحول إليه، وأما الأرض فتباع هذا إذا لم يمكن عمارته بثمن بعض آلتة وإلا بيع ذلك وعمر به. الخامسة: إذا ضاق المسجد بأهله وتفرق الناس عنه لخراب المحلة فإنه يباع ويصرف ثمنه في إنشاء مسجد آخر^(١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: (ثنا محمد بن علي ثنا عبدالله بن أحمد قال: سألت أبي عن مسجد خرب. ترى أن تباع أرضه وتتفق على مسجد آخر أحدثوه؟ قال: إذا لم يكن له جيران ولم يكن أحد يعمره فلا أرى به بأساً أن يباع وينفق على الآخر)^(٢).

٢) أن يكون المسجد القديم (القائم) بعيداً عن بعض المصلين بمسافة ينتج عنها مشقة تلحق بهم، فهنا يجوز أن يبنى لهم مسجد آخر بين ظهرانيهم تزول به المشقة.

قال الإمام القرطبي رحمه الله: (قال علماؤنا: لا يجوز أن يبنى مسجد إلى جنب مسجد، ويجب هدمه والمنع من بنائه لئلا ينصرف أهل المسجد الأول فيبقى شاغراً، إلا أن تكون المحلة كبيرة فلا يكفي أهلها مسجد واحد فيبنى حينئذ)^(٣). وهذا البناء تقتضيه المصلحة، وليس هناك أضرار تنتج من ذلك.

٣) أن يكون المسجد القديم (القائم) مسجد فروض وأهل الحي بحاجة لمسجد يصلون فيه الجمعة والأعياد فهنا لا بأس من بناء مسجد جامع ولو كان بقرب الأول لأن هناك سبباً يستوجب ذلك، وهو صلاة الجمعة والأعياد ونحو ذلك، خاصة إذا لم يكن في الأحياء المجاورة والقريبة مسجد الجمعة.

(١) شيخ الإسلام، الفتاوى، ٢٢٧/٣١.

(٢) المرجع السابق، ٢١٦/٣١.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٥٤/٨.

الضابط الثاني

الضوابط التي تتعلق بالتخطيط

وهي: أساسية في بناء المسجد وتحتة ما يلي:

١- مساحة البناء:

فلا تكون المساحة المحددة للبناء مساحة واسعة لا تدعو الحاجة إليها حالاً ولا مستقبلاً، فإن كانت هناك حاجة فلا بأس، وعليه لا بد أن يقتصد في مساحة الأرض وإن كانت قد هيأت مسبقاً وهي كبيرة فإنه يقتصد بالبناء فلا تبني الأرض كلها خاصة إذا كان المسجد الذي يراد بناؤه مسجد فروض فحسب لا تقام فيه لا الجمعة ولا الأعياد، لنسلم من التبذير والإسراف الذي نهى الله عنه، يقول الحق جل وعلا: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ ^(١). ويقول: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ ^(٢).

وقد يقول قائل: إن الحاجة قد تدعو لذلك مستقبلاً، فأقول: إن كان الحال كذلك فلا بأس ولا خسارة في بناء شيء يستفاد منه بل ولا حرمة ولا إشكال ما دام أن الحاجة قائمة، لكن معرفة ذلك ممكنة، ولها الأدلة والقرائن، فإذا ما بُني مسجد فروض على مساحة كبيرة في حي صغير تجاوره أحياء ليست بالبعيدة وقد بنى فيها مساجد فروض ومساجد جمعة، فلا أظن أن الحاجة ستدعو إليه لا بكثرة الناس فالحي صغير، ولا بحاجتهم لصلاة الجمعة فالجوامع قريبة، والجميع يرى في بعض الأحياء مساجد فروض بُنيت على مساحة كبيرة جداً وكأنها جوامع، وأهلها يصلون في وسطها بل في آخرها، فهل لقائل أن يقول: إن الحاجة المستقبلية صائرة؟ لا أظن ذلك مع وجود الأحياء المجاورة والتي بُنيت وشيدت فيها مساجد الفروض ومساجد الجمع.

(١) سورة الأنعام، جزء من الآية (١٤١).

(٢) سورة الإسراء، الآية (٢٧).

٢- أن تكون طريقة التخطيط مشتملة على ما يلزم وجوده في المسجد دون غيره، وتحت ما يلي:

(أ) تحديد القبلة وضبطها:

فمن الأمور المهمة والتي يجب أن تراعى حال التخطيط: تحديد القبلة وضبطها، لأن المسجد إنما بني لأداء الصلوات، واستقبال القبلة شرط في صحة الصلاة. (١).

واتجاه القبلة كما هو معروف يجب أن يكون إلى جهة الكعبة وهذا باتفاق الأمة. يقول جل وعلا: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ التَّشْرِيقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝١٢٧ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۝١٢٨ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعَ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ ۚ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۚ وَمَا كَانَ لِلَّهِ لِيُضِلَّ إِيْمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ۝١٢٩ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ۝١٣٠﴾ (٢).

قال الإمام القرطبي رحمه الله: (قوله تعالى: "قول" أمر "وجهك شطر" أي ناحية "المسجد الحرام" يعني الكعبة، ولا خلاف في هذا) (٣).

وقال رحمه الله: (لا خلاف بين العلماء أن الكعبة قبلّة في كل أفق، وأجمعوا على أن من شاهدها وعابنها فرض عليه استقبالها، وأنه إن ترك استقبالها وهو معاين لها وعالم بجهتها فلا صلاة له، وعليه إعادة كل ما صلى، ذكره أبو عمر).

(١) انظر ابن قدامة، المغني، ٩٢/٢.

(٢) سورة البقرة، الآيات (١٤٢-١٤٤).

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٥٩/٢.

وأجمعوا على أن كل من غاب عنها أن يستقبل ناحيتها وشطرها وتلقاها، فإن خفيت عليه فعليه أن يستدل على ذلك بكل ما يمكنه من النجوم والرياح والجبال وغير ذلك مما يمكن أن يستدل به على ناحيتها (١).

وقال رحمه الله: (واختلفوا هل فرض الغائب استقبال العين أو الجهة، فمنهم من قال بالأول. قال ابن العربي: وهو ضعيف، لأنه تكليف لما لا يوصل إليه. ومنهم من قال بالجهة، وهو الصحيح لثلاثة أوجه، الأول: أنه الممكن الذي يرتبط به التكليف. الثاني: أنه المأمور به في القرآن، لقوله تعالى: (فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ) . يعني من الأرض من شرق أو غرب (فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ). الثالث: أن العلماء احتجوا بالصف الطويل الذي يعلم قطعاً أنه أضعاف عرض البيت) (٢).

وقال رحمه الله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لِلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (٣) وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴿١١٢﴾ (قوله تعالى: "وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ" قيل: هذا تأكيد للأمر باستقبال الكعبة واهتمام بها، لأن موقع التحويل كان صعباً في نفوسهم جداً، فأكّد الأمر ليرى الناس الاهتمام به فيخف عليهم وتسكن نفوسهم إليه. وقيل: أراد بالأول: ولّ وجهك شطر الكعبة أي عاينها إذا صليت تلقاءها. ثم قال: "وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ" معاشر المسلمين في سائر المساجد بالمدينة وغيرها " فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٦٠/٢

(٢) المرجع السابق، ١٦٠/٢.

(٣) سورة البقرة، الآيةان (١٤٩، ١٥٠).

شَطْرَهُ" ثم قال: " وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ " يعني وجوب الاستقبال في الأسفار، فكان هذا أمراً بالتوجه إلى الكعبة في جميع المواضع من نواحي الأرض^(١).

وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَتَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ وَقَالَ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ وَهُمْ الْيَهُودُ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ النَّبِيُّ كَانُوا عَلَيْهَا قُلُوبَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ مَا صَلَّى فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَقَالَ هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ تَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ فَتَحَرَّفَ الْقَوْمُ حَتَّى تَوَجَّهُوا نَحْوَ الْكَعْبَةِ^(٢).

وَعَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ^(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فإن النبي ﷺ لما هاجر من مكة إلى المدينة صَلَّى بالمسلمين ثمانية عشر شهراً إلى بيت المقدس فكانت قبلة المسلمين هذه المدة ثم إن الله حوّل القبلة إلى الكعبة وأنزل الله في ذلك القرآن، كما ذكر في

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٦٨/٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان،

١٢٠/١، رقم (٣٩٩)، وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب

تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، ٣٧٤/١، رقم (٥٢٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة، ومن لا يرى الإعادة

على من سها فصلى إلى غير القبلة، ١٢١/١، رقم (٤٠٣)، وأخرجه مسلم في صحيحه، في

كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، ٣٧٥/١، رقم

(٥٢٦).

سورة البقرة وصلَّى النبي ﷺ والمسلمون إلى الكعبة وصارت هي القبلة وهي قبلة إبراهيم وغيره من الأنبياء فمن اتخذ الصخرة اليوم قبلة يُصلي إليها فهو كافر مرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل، مع أنها كانت قبلة لكن نسخ ذلك^(١).

(ب) المنبر:

فالمنبر من الأشياء الأساسية في بناء المساجد التي يصلى فيها الجمعة، ذلك أن اتخاذه في المسجد سنة، ويدل على ذلك ما يلي:-

١- يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ هَوْأً أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾^(٢). قال الإمام القرطبي رحمه الله: (قوله تعالى: "وتركوك قائماً" شرط في قيام الخطيب على المنبر إذا خطب)^(٣).

وقال ابن كثير رحمه الله: (يعاتب تبارك وتعالى على ما كان وقع من الانصراف عن الخطبة، يوم الجمعة، إلى التجارة التي قدمت المدينة يومئذ فقال تعالى: "وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ هَوْأً أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا" أي على المنبر تخطب)^(٤).

٢- عن جابر بن عبد الله ؓ أن امرأة قالت يا رسول الله ألا أجعل لك شيئاً تقعد عليه فإن لي غلاماً نجاراً قال: (إن شئت) فَعَمَلْتُ المنبر^(٥).

٣- وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت النبي ﷺ يخطب على المنبر فقال: (من جاء إلى الجمعة فليغتسل)^(١).

(١) شيخ الإسلام، الفتاوى، ١٠/٢٧، ١١.

(٢) سورة الجمعة، الآية (١١).

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١١٤/١٨.

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٦٠٢/٤.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب الاستعانة بالنهار والصناعات في أعماد

المنبر والمسجد، ١٣٢/١، رقم (٤٤٩).

فمن هذه النصوص يتضح أن النبي ﷺ كان له منبرٌ يخطب عليه الجمع والأعياد وغيرها من المناسبات. وعليه لابد أن يراعى أثناء التخطيط وضع المنبر، وأن يراعى في ذلك ما يلي:

أ- أن يكون عن يمين المحراب.

ب- أن يكون مرتفعاً جداً^(٢).

ج- ألا يبالغ في تضخيمه.

د- ألا يزخرف لا بكتابات ولا نقوش ولا رسومات ولا صور.

هـ- إذا تبين أن المسجد لن تقام فيه صلاة الجمعة ولا الأعياد فلا يوضع له منبر، لأن فعل ذلك لا فائدة منه بل قد يدخل في الإسراف.

ج- المحراب

المحراب في اللغة له عدة معانٍ، قال ابن منظور رحمه الله: (والمحراب: صدر البيت، وأكرم موضع فيه، والجمع المحاريب، وهو أيضاً الغرفة... والمحراب عند العامة: الذي يقيم فيه الناس اليوم مقام الإمام في المسجد وقال الزجاج في قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أُنْتُكَ نَبُؤُا الْخَصِمِ إِذْ تَسُوْرُوا الْمِحْرَابَ﴾^(٣). قال: المحراب أرفع بيت في الدار، وأرفع مكان في المسجد. قال: والمحراب هنا كالغرفة.. والمحاريب صدور المجالس ومنه سمي محراب المسجد... والمحراب: القبلة. ومحراب المسجد أيضاً: صدره وأشرف موضع فيه ومحاريب بني إسرائيل مساجدهم التي كانوا يجلسون فيها، وفي التهذيب: التي يجتمعون فيها للصلاة... والمحراب: أكرم مجالس الملوك... والعرب تسمى القصر محراباً لشرفه... وقيل:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر، ٢٤٩/١، رقم (٩١٩).

(٢) انظر د. الخضير، أحكام المساجد في الشريعة الإسلامية، ٣٦٢/١.

(٣) سورة ص، الآية (٢١).

إماماً لأجل بصاقه في القبلة وقال لأهل المسجد: لا تصلوا خلفه فجاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أنت نهيتهم أن يصلوا خلفي قال: نعم إنك قد آذيت الله ورسوله" (١) (٢).

وقال ابن مفلح رحمه الله: (وقال ابن تميم: بناء المسجد مندوبٌ إليه، ويستحب اتخاذ المحراب فيه... وقال ابن عقيل: ينبغي اتخاذ المحراب فيه ليستدل به الجاهل، وقطع به ابن الجوزي. وقال بعضهم: ويباح اتخاذ المحراب، نصٌ عليه، وقيل: يستحب، أوماً إليه أحمد) (٣).
وهناك من كره الصلاة في الطاق إلّاحاجة (٤).
وهناك من أباحه مطلقاً، بل استحب الصلاة فيه. وهي رواية عن الإمام أحمد (٥).

فمحل الخلاف في الكراهة إذا لم تكن حاجة، فإن كان ثم حاجة كضيق المسجد، لم يكره. كذلك محل الخلاف أيضاً إذا كان المحراب يمنع مشاهدة الإمام، فإن كان لا يمنعه، كالخشب ونحوه، لم يكره الوقوف فيه (٦).
قال المرادوي رحمه الله: (يباح اتخاذ المحراب على الصحيح من المذهب، ونصٌ عليه، وعليه أكثر الأصحاب. وعنه، ما يدل على الكراهة واقتصر عليه ابن

(١) أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في كراهية الزايق في المسجد، ١/١٢٧، رقم (٤٨١). وقال الشيخ الألباني رحمه الله عن إسناده: حسن، انظر الألباني، صحيح سنن أبي داود، ١/١٤١، رقم (٤٨١).

(٢) شيخ الإسلام، الفتاوى، ٣٦٤/٢٣.

(٣) ابن مفلح، الآداب الشرعية، ٣/٣٩٢.

(٤) انظر ابن قدامة، المقنع، ٤/٤٥٧. وابن قدامة، الشرح الكبير، ٤/٤٥٧.

(٥) انظر المرادوي، الإنصاف، ٤/٤٥٧.

(٦) انظر المرجع السابق، ٤/٤٥٧، ٤٥٨.

البناء. وعنه، يستحب. اختاره الأجرى، وابن عقيل. وقطع به ابن الجوزي في "المذهب" وابن تميم في موضع. وقدمه في "الآداب الكبرى" (١).

وقال أبو الطيب الآبادي: (لا يكره الصلاة في المحاريب، ومن ذهب إلى الكراهة فعليه البينة، ولا يسمع كلام أحد من غير دليل ولا برهان) (٢).

الثاني: كراهة اتخاذ المحاريب في المساجد، واستدلوا بما يلي:

١- عن موسى الجهني رحمه الله قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تزال هذه الأمة " أو قال: أمتي" بخير ما لم يتخذوا في مساجدهم مذابح كمذابح النصارى) (٣). قال الشيخ الألباني رحمه الله: (ضعيف) (٤). فالمذابح: هي المحاريب (٥).

٢- عن عبد الله بن مسعود - أنه كره الصلاة في المحراب وقال: (إنما كانت للكنائس فلا تشبهوا بأهل الكتاب، يعني أنه كره الصلاة في الطاق) (٦). وقد بؤب عليه الهيثمي رحمه الله بقوله: (باب الصلاة في المحراب وما جاء فيه) ثم قال بعد ذكره للحديث: (رواه البزار ورجاله موثقون) (٧).

وقد تعقب الألباني رحمه الله هذا التوثيق وقال: (وفيما قاله نظر) (٨).

ثم قال: (لكن يقويه ما روى ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم قال: قال عبد الله: " اتقوا هذه المحاريب، وكان إبراهيم لا يقوم فيها") (٩) قلت: فهذا

(١) المرجع السابق، ٤/٤٥٨.

(٢) أبو الطيب الآبادي، عون المعبود، شرح سنن أبي داود، ١٠٤/٢.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الصلوات، باب الصلاة في الطاق، ٥٩/٢.

(٤) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ٦٣٩/١، رقم (٤٤٨).

(٥) انظر ابن منظور، لسان العرب، ٤٣٩/٢، مادة "ذبح".

(٦) أخرجه الهيثمي، في مجمع الزوائد ومنيع الفوائد في كتاب الصلاة، باب الصلاة في المحراب وما

جاء فيه، ١٢٣/٢، رقم (١٩٨٢).

(٧) المرجع السابق، ١٢٣/٢.

(٨) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ٦٤١/١.

صحيح عن ابن مسعود، فإن إبراهيم، وهو ابن يزيد النخعي، وإن كان لم يسمع من ابن مسعود، فهو عنه مرسل في الظاهر، إلا أنه قد صحح جماعة من الأئمة مراسيله، وخصَّ البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود^(٢).

قال الموفق ابن قدامة رحمه الله: (ويكره للإمام أن يصلي في طاق القبلة)^(٣).

وقال شمس الدين ابن قدامة رحمه الله: (مسألة: " ويكره للإمام أن يصلي في طاق القبلة... " يكره للإمام أن يدخل في طاق القبلة. كره ذلك ابن مسعود، وعلقمة والأسود، لأنه يستتز عن بعض المأمومين، فيكره، كما لو كان بينه وبينهم حجاب. وفعله سعيد بن جبير، وأبو عبد الرحمن السلمي. فأما إن كان لحاجة، ككون المسجد ضيقاً، لم يكره للحاجة إليه^(٤).

وقال أبو الطيب الآبادي: (قال علي القاري: ... المحاريب من المحدثات بعده ﷺ من ثم كره جمع من السلف اتخاذها والصلاة فيها. قال القضاعي: وأول من أحدث ذلك عمر بن عبد العزيز وهو يؤمئذ عامل للوليد بن عبد الملك على المدينة لما أسس مسجد النبي ﷺ وهدمه وزاد فيه)^(٥).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله بعد نقاش طويل مع من يجيز المحاريب: (وجملته القول: إن المحراب في المسجد بدعة، ولا مسوغ لجعله من المصالح المرسله، مادام أن غيره مما شرعه رسول الله ﷺ يقوم مقامه مع البساطة، وقلة الكلفة، والبعد عن الزخرفة)^(٦).

(١) ابن أبي شيبة، المصنف، ٥٩/٢، ٦٠.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ٦٤٢/١.

(٣) ابن قدامة، المقنع، ٤٥٧/٤.

(٤) ابن قدامة، الشرح الكبير، ٤٥٧/٤.

(٥) أبو الطيب الآبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ١٠٣/٢.

(٦) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ٦٤٧/١.

علماً أنه قال في ثانياً هذا النقاش: (أن ما شرع للحاجة والمصلحة، ينبغي أن يوقف عندما تقتضيه المصلحة، ولا يزداد على ذلك، فإذا كان الغرض من المحراب في المسجد، هو الدلالة على القبلة، فذلك يحصل بمحراب صغير يحفر فيه، بينما نرى المحاريب في أكثر المساجد ضخمة واسعة يغرق الإمام فيها، زد على ذلك أنها صارت موضعاً للزينة والنقوش التي تلهي المصلين وتصرفهم عن الخشوع في الصلاة وجمع الفكر فيها، وذلك منهي عنه قطعاً^(١)).

وعلى كل حال فالخلاف قائم وبعض الأدلة الواردة في الجواز أو المنع ضعيفة، فلم يرد نهى صريح عن ذلك ولا جواز صريح، فيبقى الأصل وهو الجواز، والمسلمون لا يزالون يعملون المحاريب في المساجد، فإذا كانت المصلحة تقتضي ذلك فلا مانع خاصة أن الغرض من اتخاذ المحراب هو: بيان القبلة، وبيان أن المكان مسجد، لكن يراعى في المحراب ألا يكون ضخماً واسعاً مبالغاً فيه، بل يقتصر على محراب صغير يؤدي الغرض المطلوب والمقصود وهو: بيان القبلة، وإيضاح أن المكان مسجد.

(وقد سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية،

السؤال التالي:-

المحراب في المسجد هل كان على عهد رسول الله ﷺ ؟

فأجابت: لم يزل المسلمون يعملون المحاريب في المساجد في القرون المفضلة وما بعدها، لما في ذلك من المصلحة العامة للمسلمين، ومن ذلك بيان القبلة وإيضاح أن المكان مسجد^(٢).

د- المنئذ:

فمن الأمور التي يجب أن تراعى في التخطيط:- "المنارة". والمنارة هي التي يؤذن عليها، وهي المنئذ^(١).

(١) المرجع السابق، ٦٤٦/١.

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ٢٥٢/٦، فتوى رقم (٥٦٤٤).

وقد تحدث أهل العلم عن المنارة من حيث موقعها بالمسجد، وأن لذلك حالات:-

الأولى: أن تكون المنارة في سطح المسجد، فهذه من المسجد، لأنها جزء من سطحه.

الثانية: أن تكون في رحة المسجد المتصلة به، فهي جزء منه، وتأخذ حكم الرحة عند العلماء

الثالثة: أن تكون خارج المسجد ملتصقة به، وبابها في رحبته، فهذه كالحالة الثانية. الرابعة: أن تكون خارج المسجد غير ملتصقة به، أو ملتصقة به لكن بابها خارج المسجد لا يتصل به إلا من الخارج^(٢).

وهذا التقسيم لأجل معرفة أن هذه المنارة هل تأخذ حكم المسجد بجميع حالاتها أم لا؟

وهذا لا يمت لموضوعي بصله، وكلام العلماء، رحمهم الله تعالى في منارة المسجد يدل على أنهم اتفقوا على جواز اتخاذ المنائر وبنائها بالمساجد^(٣). أما تحديد موقعها هل بسطح المسجد أم برحبته أم تكون خارج المسجد ملتصقة به أو غير ملتصقة به، فهذا يرجع لطريقة التصميم المتبعة وما كان في عرف الناس علماً أنها لو فصلت عن مبنى المسجد فإن ذلك لا يخرجها عن كونها منارة بنيت له فالأذان يسن أن يكون على مكان رفيع، والمنارة وسيلة لتحقيق هذه السنة^(٤).

قال الشيرازي رحمه الله: (والمستحب أن يكون^(٥) على موضع عال لأن الذي رآه عبد الله بن زيد كان على جنم^(١) حائط، ولأنه أبلغ في الإعلام)^(٢).

(١) انظر ابن منظور، لسان العرب، ٢٤١/٥، مادة "نور". و ١٢/١٣، مادة "أذن".

(٢) النووي، المجموع شرح المذهب، ٣٤٦/٦.

(٣) انظر د. الخضري، أحكام المساجد في الشريعة الإسلامية، ٣٥٦/١.

(٤) انظر د. الخضري، أحكام المساجد في الشريعة الإسلامية، ٣٥٨/١.

(٥) أي: الأذان.

قال الإمام النووي رحمه الله: (المسألة الثانية: يستحب أن يؤذن على موضع عال من منارة أو غيرها وهذا لا خلاف فيه، واحتج له الأصحاب بما ذكر المصنف، وبحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: "كان لرسول الله ﷺ مؤذنان بلال وابن أم مكتوم، فقال رسول الله ﷺ: إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم. قال ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا " رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر وعائشة، وهذا لفظ مسلم) (٣).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: (وقد تنازع العلماء: هل يدور في المنارة على قولين مشهورين فمن دار فقد فعل ما يسوغ فيه الاجتهاد ولكنه مع ذلك إن دار لقوله: الصلاة خير من النوم لزمه أن يدور مرتين ولا قائل به. وإن خصَّ المشرق بهما كان أبعد عن السنة فتعين أن يقولهما مستقبل القبلة والله أعلم) (٤).

الشاهد: (هل يدور في المنارة) فهذا يثبت أن المنارة تتخذ في المساجد وأن الأذان يكون فيها. .

وقد سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية السؤال التالي:-

ويعترض بعض الناس على إنشاء المآذن أصلاً ويعتبر ذلك مخالفاً للسنة وتبذيراً للمال ويرد عليه فريق آخر بأن المآذن أصبحت معلماً يشهر المسجد ويذل عليه في وسط البنايات المزدهمة المرتفعة وهي تحجب الرؤية من بعيد والمسجد بمئذنته السامقة يشعر الكثيرين بأن المسلمين ما زالوا بخير أمام التحديات الكثيرة التي يواجهونها.

(١) جذم الحائط: أصله، وهو بكسر الجيم وإسكان الذال المعجمة، انظر النووي، المجموع شرح المذهب للشرازي، ٧٩/٣.

(٢) النووي، المجموع شرح المذهب للشرازي، ٧٩/٣.

(٣) المرجع السابق، ٨٠/٣.

(٤) شيخ الإسلام، الفتاوى، ٧١/٢٢.

فأجابت:- لا حرج في إقامة المآذن في المساجد بل ذلك مستحب لما فيه من تبليغ صوت المؤذن للمدعوين إلى الصلاة ويدل على ذلك أذان بلال في عهد النبي ﷺ على أسطح بعض البيوت المجاورة لمسجده مع إجماع علماء المسلمين على ذلك^(١).

وعلى هذا فيستحب إقامة المنارة لكل مسجد مع مراعاة الإقتصار على الحاجة حتى لا تقع في الإسراف المنهي عنه. فالمسجد الذي لا تجاوره بنايات عالية لا يكون طول منارته كمن تجاوره بناية عالية، لأن من فوائد المنارة إبلاغ صوت المؤذن للمدعوين إلى الصلاة فعلى هذا طول المنارة يختلف من مسجد لآخر.

وقد يقول قائل:- إن الحكمة من المنارة في السابق: أن المؤذن يؤذن فيها لكي يسمعه الناس لأنها مكان مرتفع. ومادام أن مكبرات الصوت موجودة فلا داعي أصلاً للأذان فيها ولا لبنائها.

فأقول:- المنارة لها عدة حكم غير إبلاغ صوت المؤذن، فهي مما يميز المسجد عن غيره من البيوت، ويستدل بها الناس من بعد على وجود مسجد. أما أذان المؤذن فيها في هذا الزمن فغير وارد لوجود المكبرات، لكن ليس ذلك مبرراً لعدم إقامتها فهي أيضاً توضع عليها مكبرات الصوت (الميكروفونات) لتوصل صوت المؤذن ما شاء الله أن توصل، خاصة في هذا الزمن الذي تباعدت فيه البيوت نظراً لكبر مساحتها، وكذلك لوجود حواجب الصوت مثل الجدران السميكة والمعزولة، ووجود أصوات المكيفات التي في الغالب يستخدمها أهلها فلهذا كله، تبقى فائدة المنارة لوضع مكبرات الصوت (الميكروفونات) عليها لتؤدي الغرض المطلوب وهو وصول صوت المؤذن للمدعوين إلى الصلاة، وغير ذلك من الحكم.

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ٢٥٣/٦، ٢٥٤، فتوى رقم (٢٩٠٩).

هـ- رحة المسجد وتسويرها:

رحبة المسجد هي ساحته ^(١). وقد عرفها ابن حجر رحمه الله بقوله: (هي بناء يكون أمام باب المسجد غير منفصل عنه، هذه رحبة المسجد) ^(٢).
وقد اختلف أهل العلم هل تأخذ حكم المسجد أم لا؟ محوطة أو غير محوطة؟ قال ابن قدامة رحمه الله: (وظاهر كلام الخرقي أن رحبة المسجد ليست منه، وليس للمعتكف الخروج إليها، لقوله في الحائض يضرب لها خباء في الرحبة. والحائض ممنوعة من المسجد. وقد روي عن أحمد ما يدل على هذا. وروى عنه المروزي أن المعتكف يخرج إلى رحبة المسجد، هي من المسجد. قال القاضي: إن كان عليها حائط وباب فهي كالمسجد، لأنها معه، وتابعة له، وإن لم تكن محوطة، لم يثبت لها حكم المسجد فكانه جمع بين الروایتين، وحملهما على اختلاف الحالين) ^(٣).

وقال ابن مفلح رحمه الله: (رحبة المسجد إن كانت محوطة، فلها حكمه، وإلا فلا، قدمه في "الرعاية الكبرى" و"المستوعب"، وذكر أن هذا رواية واحدة، وأنه الصحيح. وعنه ليست من المسجد مطلقاً، وهو ظاهر كلام الخرقي. وعنه: لها حكمه مطلقاً) ^(٤).

ويقول ابن حجر رحمه الله: (الرحبة بفتح الراء والحاء المهملة بعدها موحدة هي بناء يكون أمام باب المسجد غير منفصل عنه، هذه رحبة المسجد، ووقع فيها الاختلاف، والراجح أن لها حكم المسجد فيصح فيها الاعتكاف وكل ما يشترط له

(١) انظر ابن منظور، لسان العرب، ١/٤١٣ وما بعدها، مادة "رحب" وابن حجر، الفتح،

١٠٠/١٠.

(٢) ابن حجر، الفتح، ١٣/١٩٣.

(٣) ابن قدامة، المغني ٤/٤٧٢، ٤٧٣.

(٤) ابن مفلح، الآداب الشرعية، ٣/٣٩٤.

المسجد، فإن كانت الرحبة منفصلة فليس لها حكم المسجد... وقال ابن المنير لرحبة المسجد حكم المسجد إلا إن كانت منفصلة عنه^(١).

وقال رحمه الله: (فقد وقع للشافعية في حكم رحبة المسجد اختلاف في التعريف مع اتفاقهم على صحة صلاة من في الرحبة المتصلة بالمسجد بصلاة من في المسجد)^(٢).

وقال الإمام النووي رحمه الله: (حائط المسجد من داخله وخارجه له حكم المسجد في وجوب صيانتها وتعظيم حرمتها، وكذا سطحه، والبئر التي فيه، وكذا رحبته، وقد نصَّ الشافعي والأصحاب رحمهم الله على صحة الاعتكاف في رحبته وسطحه وصحة صلاة المأموم فيهما مقتدياً بمن في المسجد)^(٣).

وعلى كل حال فالخلاف لا يمنع صحة الصلاة فيها كما تقدم خاصة إذا كانت محوطة ومسورة بجدار وكانت ملاصقة للمسجد المسقوف، بشرط أن تكون أمام القبلة لأن ذلك يفضي أن يصلي المأمومون أمام الإمام وهذا لا يصح.

لذا لا بأس أن يوضع للمسجد رحبة من خلفه وأن تحاط بسور خاصة إذا لم يتوفر المبلغ لبناء مسجد مسقوف يتسع للناس، وبالتالي توضع تلك الرحبة ملاصقة للمسجد المسقوف من خلفه أو بأحد جانبيه وأن تحاط بسور، لنخرج من الخلاف، ولينتفع بها المصلون وقت الحاجة إليها كازدحام المصلين وكثرتهم.

و- دورات المياه:

فكل مسجد يحتاج لدورات المياه، لتخدم المصلين في قضاء حاجتهم، والوضوء للصلاة، ولا بد من اختيار مكان مناسب لها، لذا لا بد من مراعاة أمور في ذلك:-

١- أن تكون قريبه من المسجد.

(١) ابن حجر، الفتح، ١٣/١٩٣، ١٩٤.

(٢) المرجع السابق، ١٣/١٩٤ من كلام ابن بطل رحمه الله.

(٣) النووي، المجموع شرح المذهب، ٢/١٤٣.

٢- أن تكون خلفه أو بأحد جانبيه إذا كانت ملاصقة.

٣- يراعى وضع المرحاض بحيث لا يكون مستخدمه مستقبل القبلة ولا مستدبرها

فقربها من المسجد أمر مهم لأنها تخدم المصلين وليس من المناسب أن تكون بعيدة ولأن بعدها بعداً كبيراً يتنافى والمصلحة التي من أجلها أنشئت. ونظراً لضرورة قربها فلا بأس أن تكون ملاصقة للمسجد إذا لم يحصل على المساجد وأهلها أذى منها، مع مراعاة ألا تكون أمامه ملاصقة له.

أما إذا كانت أمامه وبينها وبين المسجد طريق فلا بأس. وقد سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية السؤال التالي:

لاحظت عدة مساجد يوضع ملاصقاً لها أو تحت مناراتها أماكن للوضوء وحمامات، وحيث إن من الأولى تكريم المأذنة وعدم وضعها سقفاً لذلك فأبني أرجو بحث هذه الظاهرة والإفادة لنا بالحكم لإمكانية التنبيه، حفظكم الله، فأجابت: إذا كان الواقع كما ذكرت من أن أماكن الوضوء والحمامات. الخ وضعت تحت المنارات وملاصقة لجدار المساجد فلا حرج في ذلك إذا لم يحصل على المساجد وأهلها أذى منها، لعدم وجود دليل شرعي يمنع من ذلك^(١).

٤- كذلك يراعى وضع المراحيض بحيث لا يكون مستخدمها مستقبل القبلة ولا مستدبرها حيث ورد النهي عن ذلك. فعن أبي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ (إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره شرقاً أو غرباً)^(٢)

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ٢٤٨/٦، فتوى رقم (٦٨٥٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الوضوء، باب لا يستقبل القبلة بغائط أو بول، إلا عند البناء: جدار أو نحو، ٥١/١، ٥٢، رقم (١٤٤). وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الطهارة، باب الاستطابة، ٢٢٤/١، رقم (٢٦٤).

فقوله:- " شرقوا أو غربوا " ليس على عمومه، وإنما هو مخصوص بالمخاطبين وهم أهل المدينة ويلحق بهم من كان على مثل سمتهم ممن إذا استقبل المشرق أو المغرب لم يستقبل القبلة ولم يستدبرها أما من كان في المشرق فقبلته في جهة المغرب وكذلك عكسه (١).

وهناك من يفرق بين قضاء الحاجة في الفضاء، وبين قضائها في البنيان، فإذا كان هناك بنيان فلا يرى الحرج في ذلك. ولذا بوّب البخاري رحمه الله في صحيحه تحت كتاب الوضوء بقوله:- (باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول، إلا عند البناء: جدار أو نحوه) (٢).

وذكر تحته حديث أبي أيوب السابق، قال ابن حجر رحمه الله: (قوله: " إلا عند البناء جدار أو نحوه" وللشمسني "أو غيره" أي كالأحجار الكبار والسواري والخشب وغيرها من السواتر. قال الإسماعيلي: ليس في حديث الباب (٣) دلالة على الاستثناء المذكور. وأجيب بثلاثة أجوبة: أحدها أنه تمسك بحقيقة الغائط لأنه المكان المطمئن من الأرض في الفضاء، وهذه حقيقة اللغوية، وإن كان قد صار يطلق على كل مكان أعد لذلك مجازاً فيختص النهي به، إذ الأصل في الإطلاق الحقيقة، وهذا الجواب للإسماعيلي وهو أقواها. ثانيها: أن استقبال القبلة إنما يتحقق في الفضاء، وأما الجدار والأبنية فإنها إذا استقبلت أضيف إليها الاستقبال عرفاً قاله ابن المنير، ويتقوى بأن الأمكنة المعدة ليست صالحة لأن يصلي فيها فلا يكون فيها قبلة بحال، وتعقب بأنه يلزم منه أن لا تصح صلاة من بينه وبين الكعبة مكان لا يصلح للصلاة، وهو باطل. ثالثها: الاستثناء مستفاد من حديث ابن عمر المذكور في الباب

(١) ابن حجر، فتح الباري، ٦٥٦/١.

(٢) صحيح البخاري، ٥١/١، باب رقم (١١) تحت كتاب الوضوء.

(٣) أي حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

الذي بعده ^(١)، لأن حديث النبي ﷺ كله كأنه شيء واحد قاله ابن بطل وارتضاه ابن التين وغيره، لكن مقتضاه أن لا يبقى لتفصيل التراجم معنى، فإن قيل لم حملتم الغائط على حقيقته ولم تحمله على ما هو أعم من ذلك ليتناول الفضاء والبنيان، لا سيما والصحابي راوي الحديث قد حمله على العموم فيهما لأنه قال - كما سيأتي عند المصنف في باب قبلة أهل المدينة في أوائل الصلاة - فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض بنيت قبل القبلة فنحرف ونستغفر ^(٢)، فالجواب أن أبا أيوب أعمل لفظ الغائط في حقيقته ومجازه وهو المعتمد، وكأنه لم يبلغه حديث التخصيص، ولو لا أن حديث ابن عمر دل على تخصيص ذلك بالأبنية قلنا بالتعميم، لكن العمل بالدليلين أولى من إلغاء أحدهما، وقد جاء عن جابر فيما رواه أحمد ^(٣) وأبو داود ^(٤)

(١) والحديث هو: عن واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: (إن ناساً يقولون إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس. فقال عبد الله بن عمر: لقد ارتقيت يوماً على ظهر بيت لنا، فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته). أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الوضوء، باب التبريز في البيوت، ٥٢/١، ٥٣، رقم (١٤٨، ١٤٩)، وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الطهارة، باب الاستطابة، ٢٢٤/١، ٢٢٥، رقم (٢٦٦).

(٢) ولفظه: -" إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا قال أبو أيوب: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض بنيت قبل القبلة فنحرف ونستغفر الله تعالى) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق، ١١٨/١، رقم (٣٩٤). وهو طرف لحديث سبق تخريجه في الصفحة السابقة عند البخاري برقم (١٤٤)، وعند مسلم برقم (٢٦٤).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، ١٥٧/٢٣، رقم (١٤٨٧٢).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك (أي: كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة)، ٣/١، ٤، رقم (١٣). وقال الشيخ الألباني رحمه الله عن إسناده: حسن، انظر الألباني، صحيح سنن أبي داود، ١٥/١، رقم (١٣).

وابن خزيمة ^(١) وغيرهم تأييد ذلك، ولفظه عند أحمد " كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نستدبر القبلة أو نستقبلها بفروجنا إذا هرقنا الماء. قال: ثم رأيته قبل موته بعام يبول مستقبل القبلة "، والحق أنه ليس بناسخ لحديث النهي خلافاً لمن زعمه، بل هو محمول على أنه رآه في بناء أو نحوه ^(٢)، لأن ذلك هو المعهود من حاله ﷺ لمبالغته في التستر، ورؤية ابن عمر له كانت عن غير قصد كما سيأتي فكذا رواية جابر، ودعوى خصوصيته ذلك بالنبي ﷺ لا دليل عليها إذ الخصائص لا تثبت بالاحتمال، ودل حديث ابن عمر الآتي على جواز استدبار القبلة في الأبنية، وحديث جابر على جواز استقبالها، ولولا ذلك لكان حديث أبي أيوب لا يخص من عمومته بحديث ابن عمر إلا جواز الاستدبار فقط، ولا يقال يلحق به الاستقبال قياساً، لأنه لا يصح إلحاقه به لكونه فوقه، وقد تمسك به قوم فقالوا بجواز الاستدبار دون الاستقبال حكى عن أبي حنيفة وأحمد وبالتفريق بين البنين والصحراء مطلقاً، قال الجمهور: وهو مذهب مالك والشافعي وإسحق، وهو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة، ويؤيده من جهة النظر ما تقدم عن ابن المنير أن الاستقبال في البنين مضاف إلى الجدار عرفاً. وبأن الأمكنة المعدة لذلك مأوى الشياطين فليست صالحة لكونها قبلة، بخلاف الصحراء فيهما. وقال قوم بالتحريم مطلقاً، وهو المشهور عن أبي حنيفة وأحمد، وقال به أبو ثور صاحب الشافعي، ورجحه من المالكية ابن العربي، ومن الظاهرية

(١) وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، في كتاب الوضوء، باب ذكر خير روي عن النبي ﷺ في الرخصة في البول مستقبل القبلة بعد نهي النبي ﷺ عنه مجملاً غير مفسر، ٣٤/١، رقم (٥٨).
 (٢) يؤيد ذلك ما جاء عند أبي داود عن مروان الأصغر قال: " رأيت ابن عمر أناس راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يبول إليها فقلت: يا أبا عبد الرحمن أليس قد نُهي عن هذا قال: بلى إنما نُهي عن ذلك في الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس " أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، ٣/١، رقم (١١) وقال الشيخ الألباني رحمه الله عن إسناده: حسن، انظر الألباني، صحيح سنن أبي داود، ١٥/١، رقم (١١).

ابن حزم، وحجتهم أن النهي مقدم على الإباحة، ولم يصححه حديث جابر الذي أشرنا إليه. وقال قوم بالجواز مطلقاً، وهو قول عائشة وعروة وربيعه وداود، واعتلوا بأن الأحاديث تعارضت فليرجع إلى أصل الإباحة. فهذه المذاهب الأربعة مشهورة عن العلماء، ولم يحك النووي في شرح المذهب غيرها. وفي المسألة ثلاثة مذاهب أخرى: منها جواز الاستدبار في البنيان فقط تمسكاً بظاهر حديث ابن عمر، وهو قول أبي يوسف. ومنها التحريم مطلقاً حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس، وهو محكي عن إبراهيم وابن سيرين عملاً بحديث معقل الأسدي "نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبليتين ببول أو بغائط" رواه أبو داود وغيره (١)، وهو حديث ضعيف لأن فيه راوياً مجهول الحال. وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك أهل المدينة ومن على سمتها، لأن استقبالهم بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة فالعلة استدبار الكعبة لا استقبال بيت المقدس، وقد ادعى الخطابي الإجماع على عدم تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقباله الكعبة، وفيه نظر لما ذكرناه عن إبراهيم وابن سيرين، وقد قال به بعض الشافعية أيضاً حكاه ابن أبي الدم. ومنها أن التحريم مختص بأهل المدينة ومن كان على سمتها، فأما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقاً لعموم قوله "شرقوا أو غربوا" قاله أبو عوانة صاحب المزني، وعكسه البخاري فاستدل به على أنه ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة (٢).

وعلى كل حال فالخلاف في هذه المسألة واضح، والخروج منه أسلم، وعليه فيراعى وضع المراحيض للداخل إليها ومستخدمها بحيث لا يكون مستقبلاً للقبلة

(١) أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة،

٣/١، رقم (١٠). وقال عنه الشيخ الألباني رحمه الله: منكر، انظر الألباني، ضعيف سنن أبي

داود ص ٥، رقم (٣)، وقال رحمه الله في موطن آخر: ضعيف، انظر الألباني، ضعيف سنن ابن

ماجه، ص ٢٦، رقم (٦٦).

(٢) ابن حجر، الفتح، ١/٣٢٦-٣٢٧. وانظر النووي، شرح صحيح مسلم، ٣/١٤٦، ١٤٥.

ولا مستدبراً لها وبذلك نخرج من الخلاف، ولا سيما أن ذلك الفعل ميسور والحمد لله.

ز- البيرة:

مما لا شك فيه احتياج دورات المياه لبيرة يجتمع فيها الماء المستخدم للوضوء وغيره، وعليه فلا تكون هذه البيرة في المسجد ولا فناءه ورحبته لأنه لا يؤمن تسرب ماء منها، فينجس مكان المصلين، بل لا بد أن تكون بجانب المسجد في موضع لا يُصلى فيه البينة، مثل مواقف السيارات ونحوها.

وقد سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في الملكة العربية السعودية من مدير أوقاف ومساجد منطقة الجوف ومفاده: أن البلدية طلبت من أحد المتبرعين لبناء مسجد وملحقاته من دورات مياه أن يعمل البيرة داخل حوش المسجد، ويقول السائل: ولعلمنا بأن هذه الجورة (بيرة المسجد) لا يجوز إنشاؤها تحت أرض المسجد من الناحية الشرعية، وقد أفاد المتبرع بأنه يرغب في عمل الحفرة (البيرة) في شارع ضمن ملكهم، والبلدية تطلب إنشاؤها داخل حوش المسجد، لذلك نأمل من فضيلتكم التكرم بإفادتنا عن مدى جواز عمل حفرة الامتصاص (البيرة) داخل أرض المسجد من عدمه، مع التفضل بالإحاطة بأنه قد يحدث أحياناً أن تفيض تلك البيرة فجأة مما يترتب عليه عدم طهارة الحوش والمكان الذي تفيض فيه، وفي ذلك أذى للمصلين فضلاً عما ينبعث عنها من روائح كريهة وتؤذيهم أيضاً، وقد يستمر ذلك وقتاً غير قليل ريثما يتم سحبها بالإضافة إلى ما تتركه من آثار ومخلفات في الحوش حتى بعد سحبها مما يؤدي إلى عدم طهارة حوش المسجد الذي يمر فيه المصلون إلى داخل المسجد، فأجابت بما يلي:

إذا كان الأمر كما ذكر فلا يجوز حفر البيرة في داخل المسجد، لأنها على المدى البعيد قد تتسرب النجاسة إلى المسجد^(١).

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء الدائمة للبحوث العلمية والانتاء، ٢٤٩/٦٠،

الضابط الثالث

ضوابط تتعلق بالتنفيذ

أ- العمالة التي تتولى البناء:

فبناء المسجد يحتاج لعمالة تقوم به وهذه العمالة لا بد وأن تكون مسلمة ولا ينبغي أن يتولى هذه المهمة كفار ما دام في المسلمين من يقوم بذلك.

قال ابن مفلح رحمه الله : (وقال ابن الجوزي بعد أن ذكر أن العمارة له هل هي دخوله والجلوس فيه، أم البناء له وإصلاحه؟: على قولين. قال: وكلاهما محظور على الكافر، ويجب على المسلمين منعهم من ذلك)^(١).

وقد سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء المملكة العربية السعودية من قبل مدير مشروع الطيران المدني ونصه:-

(نود أن نوجه عناية فضيلتكم إلى أننا إحدى الشركات الوطنية الكبيرة المتخصصة في مجال الصيانة والتشغيل و نتركز أعمالنا في صيانة معظم مطارات المملكة، حيث إننا نرتبط بعقد مع رئاسة الطيران المدني للقيام بهذه المهمة وكما تعلمون فإنه توجد بمعظم هذه المطارات مساجد وأماكن مخصصة لأداء الصلوات، وينبغي علينا صيانتها ونظافتها والقيام بالإصلاحات الأخرى اللازمة لها، سواء تلك المتعلقة بالكهرباء أو التكييف أو غيرها من الأعمال. ونعتمد في أداء كثير من هذه الأعمال على عمال غير مسلمين وكثيراً ما تحدث بعض الأعطال داخل هذه المساجد وتحتاج إلى إصلاح سريع. إننا نعلم أنه يحرم على غير المسلم دخول المسجد الحرام وذلك كما ورد في سورة التوبة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ

(١) ابن مفلح، الآداب الشرعية، ٣/٣٩٣.

خَفْتُمْ عِيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِن شَاءَ ۖ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١﴾

إننا نحاول جاهدين توفير طاقم كامل من الموظفين المسلمين للقيام بالأعمال المطلوبة بالمساجد غير أن هذا لا يتحقق لنا باستمرار، فهل يمكن السماح لغير المسلمين بالدخول لإجراء الإصلاحات اللازمة بالمساجد طالما أنهم سوف يدخلون لذلك الغرض فقط؟ إننا في انتظار تلقي فتواكم في هذه الناحية حتى نكون على هدى من أمرنا، ولا نقصر في أداء التزاماتنا التعاقدية.

وبعد دراسة اللجنة للسؤال أجابت بما يلي:

المساجد بيوت الله أنشئت لذكره تعالى وعبادته وإقامة شعائره وإعلاء كلمته، والكفار أعداء لله وأعداء دينه وشريعته والمسلمين، فلا يجوز أن يُستخدم أعداء الله في وضع تصميم هندسي يقام على رسمه بناؤها، ولا أن يتولوا بناءها أو تركيب كهربائها أو أبوابها أو أدواتها الصحية أو إصلاح ما فسد فيها ونحو ذلك. وقد صدر قرار من مجلس هيئة كبار العلماء في الموضوع هذا نصه:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن

والاه...وبعد:-

ففي الدورة السادسة عشرة لمجلس هيئة كبار العلماء المنعقدة بمدينة الطائف ابتداءً من الثاني عشر من شهر شوال حسب تقويم أم القرى عام ١٤٠٠ هـ، حتى الحادي والعشرين منه- نظر المجلس في حكم دخول الكفار مساجد المسلمين والاستعانة بهم في عمارتها.. بناءً على البرقية الخطية الواردة إلى سماحة الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد من سعادة وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان لشؤون الأشغال العامة بالنيابة برقم ٢/٥٣٣٤ وتاريخ ١٤٠٠/٦/٢٩ هـ. ونصها ما يلي:

(١) سورة التوبة، الآية (٢٨).

(نفيدكم أن أحد المقاولين قد تقدم إلينا لاعتماد المهندس المنفذ من قبله لأحد المساجد، ونظراً لأن المهندس المذكور مسيحي الديانة، فإننا نأمل موافقتنا إن كان هناك ما يمنع من الناحية الشرعية أن يقوم غير المسلمين بالاشتراك في تنفيذ مشاريع المساجد والإشراف عليها) أ. هـ.

ولما اطلع المجلس على البحث الذي أعدته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في الموضوع، واستمع إلى كلام أهل العلم فيه رأى بالإجماع أنه لا ينبغي أن يتولى الكفار تعمير المساجد؛ حيث يوجد من يقوم بذلك من المسلمين، وأن لا يستقدموا لهذا الغرض أو غيره تنفيذاً لوصية الرسول ﷺ بأن لا يجتمع في الجزيرة العربية دينان، وعملاً بما يحفظ لهذه البلاد دينها وأمنها واستقرارها وإبعاداً لها عن الخطر الذي أصاب البلدان المجاورة بسبب إقامة الكفار فيها وتوليهم لكثير من أمورها، ولأن الكفار لا يؤمنون من الغش عند تصميم مخططات المساجد أو تنفيذها، فقد يصممونها على هيئة قريبة أو مشابهة لهيئة الكنائس كما حدث من بعضهم، وقد يغشون كذلك في التنفيذ والبناء، لأنهم أعداء لهذا الدين ولمن يدين به من المسلمين.

ويوصي المجلس بأن يُنبه على الجهات الحكومية في وزارة الأشغال ووزارة الحج والأوقاف وغيرها ممن يتولى عمارة المساجد والإشراف عليها أن تلاحظ ذلك بدقة وعناية وأن تشترط في كل العقود التي تبرمها لإقامة المساجد مع المقاولين أن لا يستعينوا في التصميم أو التنفيذ بأحد من غير المسلمين (١).

ب- ما يتعلق بالنشاطيات وتحت ما يلي:

(١) الزخرفة والنقوش بصبغ أو كتابة :

فالزخرف: الزينة، وهو في الأصل: الذهب، ثم سمي كل زينة زخرفاً ثم شبه كل مموه مَزُور به.

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ٢٦٣/٦ - ٢٦٦، فتوى رقم (٥٣٦١).

وبيت مزخرف، وزخرف البيت زخرفة: زينته وأكمله. وكل ما زوق وزين، فقد زُخرف. وقيل: الزخرف: نقوش وتصاوير^(١).

أما النقش: فيقال نقشه ينقشه نقشاً. وانتقشه: نمّمه، فهو منقوش، ونقشه تنقيشاً، والنقاش صانعه، وحرفته النقاشة، والمنقاش الآلة التي ينقش بها^(٢).

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في زخرفة المساجد على قولين:

الأول: تكره زخرفة المساجد، وهو قول الجمهور: وذلك لورود بعض النصوص والآثار في ذلك، فمن ذلك:

(١) عن أبي الدرداء ؓ: أن النبي ﷺ قال: (إذا زوقتم مساجدكم وحليّتم مصاحفكم، فالدمار عليكم)^(٣).

وقد عنون له الألباني رحمه الله بقوله: (كراهة زخرفة المساجد والمصاحف)^(٤).

ولاشك أن التزيين من معاني الزخرفة^(٥).

(٢) عن أنس بن مالك ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تقوم الساعة حتى يتباهي الناس في المساجد)^(٦).

(١) انظر ابن منظور، لسان العرب، ١٣٢/٩، مادة "زخرف"، وابن حجر، الفتح، ٧١٠/١.

(٢) انظر ابن منظور، لسان العرب، ٣٥٨/٦، مادة "نقش".

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الصلوات، باب زينة المساجد وما جاء فيها، ٣٠٩/١، وقال عن إسناده الشيخ الألباني رحمه الله: مرسل حسن، ثم ذكر له شاهد موقوف وقال عن إسناده: (وهذا إسناده رجاله ثقات رجال مسلم، ولكني لا أدري إذا كان بكر بن سواد سمع من أبي الدرداء أم لا؟ ولكنه شاهد لا بأس به للمرسل، وهو وإن كان موقوفاً، فله حكم الرفع، لأنه لا يقال من قبل الرأي، لاسيما وقد روي عنه مرفوعاً)، الألباني، السلسلة الصحيحة، ٣/٣٣٦، ٣٣٧، رقم (١٣٥١).

(٤) انظر الألباني، السلسلة الصحيحة، ٣/٣٣٦.

(٥) انظر ابن منظور، لسان العرب، ١٣٢/٩، مادة "زخرف".

قال أبو الطيب آبادي: ("حتى يتباهي الناس في المساجد": أي يتفاخر في شأنها أو بنائها يعني يتفاخر كل أحد بمسجده ويقول مسجدي أرفع أو أزين أو أوسع أو أحسن رياء وسمعة واجتلاباً للمدحة، قال ابن رسلان: "هذا الحديث فيه معجزة ظاهرة لإخباره ﷺ عما سيقع بعده فإن تزويق المساجد والمباهاة بزخرفتها كثر من الملوك والأمراء في هذا الزمان بالقاهرة والشام وبيت المقدس بأخذهم أموال الناس ظلماً^(٢)).

وقال الشيخ البنا: (أي يتفاخرون في بناء المساجد والمباهاة بها كما في رواية البخاري أن يتفاخر بها بالنقش والكثرة)^(٣).

وقد بؤب عليه الحافظ الدارمي بقوله: (باب في تزويق المساجد)^(٤). والتزويق كما مر من معاني الزخرفة.

٣) وعن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ صلى في خميصة لها أعلام فنظر إلى أعلامها نظرة فلما انصرف قال: (اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم وأتوني بأنبجانيه أبي جهم فإنها ألهنتي آنفاً عن صلاتي) وقال هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. قال النبي ﷺ: (كنت أنظر إلى علمها وأنا في صلاة فأخاف أن تفتنني)^(٥).

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، في كتاب الصلاة، باب في بناء المساجد، ١٢٠/١، رقم (٤٤٩)، وقال الشيخ الألباني رحمه الله عن إسناده: صحيح، انظر الألباني، صحيح سنن أبي داود، ١٣٣/١، رقم (٤٤٩).

(٢) الآبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ٨٤/٢.

(٣) أحمد البناء، الفتح الرباني، ٦٧/٣.

(٤) انظر سنن الدارمي، ٣٨٣/١، رقم الباب (١٢٣) حديث رقم (١٤٠٨).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب إذا صلى في ثوب له أعلام، ونظر إلى علمها، ١١٣/١، رقم (٣٧٣). وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٣٩١/١، رقم (٥٥٦).

قال الحافظ بن حجر رحمه الله عند شرحه لهذا الحديث: (ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ والنقوش ونحوها)^(١).

وقال الإمام النووي رحمه الله عند شرحه لهذا الحديث: (ففيه الحث على حضور القلب في الصلاة، وتدبر ما ذكرناه، ومنع النظر من الامتداد إلى ما يشغل، وإزالة ما يخاف اشتغال القلب به، وكراهية تزويق محراب المسجد، وحائطه ونقشه وغير ذلك من الشاغل، لأن النبي ﷺ جعل العلة في إزالة الخميصة هذا المعنى)^(٢).

وقال الإمام القرطبي رحمه الله: (ويستفاد منه: كراهة التزويق والنقوش في المساجد)^(٣).

٤) قال الإمام البخاري رحمه الله: (باب بنيان المساجد. وقال أبو سعيد: كان سقف المسجد من جريد النخل وأمر عمر ببناء المسجد وقال: أكنّ الناس من المطر، وإياك أن تحمّر أو تصفر فتفتن الناس وقال أنس يتباهون بها ثم لا يعمرونها إلا قليلاً. وقال ابن عباس: لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى)^(٤).
قال الإمام البغوي رحمه الله: (وقول ابن عباس: لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى معناه: أن اليهود والنصارى إنما زخرفوا المساجد عندما حرفوا وبدلوا أمر دينهم، وأنتم تصيرون إلى مثل حالهم، وسيصير أمركم إلى المراءات بالمساجد، والمباهاة بتشبيدها وتزيينها)^(٥).

٥- قال الإمام البخاري رحمه الله: (حدثنا علي بن عبد الله قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال: حدثني أبي عن صالح بن كيسان قال حدثنا نافع أن

(١) ابن حجر، الفتح، ١/٦٣٧.

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم، ٥/٤٦.

(٣) القرطبي، المفهم، ٢/١٦٣.

(٤) صحيح البخاري ١/١٣١، باب رقم (٦٢).

(٥) البغوي، شرح السنة، ٢/١٣٢.

عبد الله أخبره أن المسجد كان على عهد رسول الله ﷺ مبنياً باللبن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل. فلم يزد فيه أبو بكر شيئاً، وزاد فيه عمر وبناه على بنيانه في عهد رسول الله ﷺ باللبن والجريد وأعاد عمده خشباً. ثم غيره عثمان فزاد زيادة كثيرة، وبنى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج (١) (٢).

قال الإمام البغوي رحمه الله عند إيراد هذا الكلام: (لعل الذي كره منه الصحابة هذا، ولا يجوز تنقيش المساجد بما لا إكحام فيه) (٣).

قال ابن حجر رحمه الله عند شرحه لهذا الحديث: (قال ابن بطال وغيره: هذا يدل على أن السنة في بنيان المسجد القصد وترك الغلو في تحسينه، فقد كان عمر مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه، وإنما احتاج إلى تجديده لأن جريد النخل كان قد نخر في أيامه، ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر فحسنه بما لا يقتضي الزخرفة، ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه.... وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان، وذلك في أواخر عصر الصحابة، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفاً من الفتنة) (٤).

وقال الإمام النووي رحمه الله: (يكره زخرفة المسجد ونقشه وتزيينه للأحاديث المشهورة، ولئلا تشغل قلب المصلي) (٥).

(١) نوع من الخشب معروف يؤتى به من الهند، انظر ابن حجر، الفتح، ٧١١/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب بنيان المسجد، ١٣١/١، ١٣٢، رقم (٤٤٦).

(٣) البغوي، شرح السنة، ١٣٢/٢.

(٤) ابن حجر، الفتح، ٧١١/١.

(٥) النووي، المجموع شرح المذهب، ١٤٤/٢.

وقال البهوتي رحمه الله: ("ويكره" أن يزخرف المسجد) بنقش وصبغ وكتابة وغير ذلك مما يلهي المصلي عن صلاته غالباً) (١).

وقال الشيخ أبو الوفاء علوان الحموي رحمه الله: (ولقد وقع هذا في بعض البلاد الشامية والديار المصرية وغيرها تجد بعض المساجد والمعابد إذا رأيتها تكاد تدهش من رونق زخرفها، وحسن عمارة ظواهرها، وإذا طلبت آثار السنة فيها لم تجد إلا قليلاً، بل أقل من القليل) (٢).

وقال رحمه الله: (فهذا المعروف - أعني تزخرف المساجد - من أقبح المنكرات من وجوه شتى منها: أنه على خلاف الأمر، وقال تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٣) ومنها: أنه تضييع للمال وقد نهينا عنه: ومنها: أنه إسراف وهو موجب للمقت، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (٤) ومنها: أن فيه مفسدة على المصلين من إذهاب الخشوع، واشتغال القلب بزخرف الدنيا الفاني، وهو إثم وعدوان، وقال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ (٥) (٦).

(١) البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، ١٠٣٣/٢، وانظر الحجاوي، الإقناع لطالب الانتفاع، ٥٢٦/١.

(٢) علوان الحموي، أسنى المقاصد في تعظيم المساجد، ص ٢٧.

(٣) سورة النور، الآية (٦٣).

(٤) سورة الأنعام، الآية (١٤١).

(٥) سورة المائدة، الآية (٢).

(٦) علوان الحموي، أسنى المقاصد في تعظيم المساجد، ص ٢٨.

الثاني: أن زخرفة المساجد جائزة: وبه قال بعض الأحناف، بل قال بعضهم: أن ذلك مستحب لما فيه من تعظيم المسجد^(١).

قال ابن حجر رحمه الله: (وقال ابن بطال وغيره.... ورخص في ذلك^(٢) بعضهم - وهو قول أبي حنيفة إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للمساجد، ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال. وقال ابن المنير: لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صوتاً لها عن الاستهانة. وتعقب بأن المنع إن كان للحث على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال، وإن كان لخشية شغل بال المصلي بالزخرفة فلا لبقاء العلة^(٣).

وعلى كل حال فالزخرفة بالنقوش والأصباغ أو بالكتابة لا تجوز، وكراهتها كراهة تحريم لأمر:-

- (١) أنها تشغل المصلين عن الخشوع وهذا فيه مفسدة عليهم.
- (٢) أن فيها إسرافاً وتبذيراً وذلك محرم، فإنفاق المال في الحرام حرام بل لو كان إنفاقها في مكروه فهو حرام أيضاً.
- (٣) أنه من فعل اليهود والنصارى ونحن مأمورون بمخالفتهم.
- (٤) أنه خلاف فعل الرسول ﷺ في مسجده وفعل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين.
- (٥) وعيد النبي ﷺ لمن زخرف المساجد بالدمار، والوعيد لا يكون إلا في أمر محرم.

(١) انظر ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ٤٣٠/٢، ٤٣١ وبجاشيته: قرّة عيون الأبحار
تكملة رد المحتار على الدر المختار نجل المؤلف سيدي محمد علاء الدين أفندي.

(٢) أي تحسين المسجد وزخرفته.

(٣) ابن حجر، الفتح، ٧١١/١.

٦) أن الزخرفة بالنقوش والأصباغ والخطوط والكتابات ليس من إحكام البناء في شيء كما ذكر البغوي رحمه الله ^(١) فليس فيه أي مصلحة شرعية بل إن الأمر خلاف ذلك فيه مفسدة كما تقدم.

ويلحق بذلك كتابة آيات قرآنية أو أسماء الله الحسنى أو الشهادتين ونحو ذلك من الأذكار على جدار القبلة أو المحراب لأن ذلك:
أ- يأخذ طابع الزخرفة.

ب- يشغل المصلين عن خشوع في صلاتهم، والتدبر في قراءتهم وقد تقدم حديث الخميصة في ذلك، بل قد يقرأ المصلون ما كتب على جدار القبلة أو المحراب وهم في الصلاة، لأن وقوع البصر عليه مستلزم لذلك لا محالة.

ج- أنه لم يؤثر عن السلف فعل ذلك، فالقرآن والأذكار لا تزين بها الجدران، وتجل بها الحيطان، بل تعمر بها القلوب، وتزكى بها النفوس. بل يزداد الأمر حرمة إذا كانت الزخرفة والنقوش على شكل صور ذوات أرواح، وهذا حرام باتفاق.

٢- الفرش:

فیراعی فی ذلك: ألا يكون الفرش فيه خطوط وأعلام وصور ورسومات لقباب أو للكعبة أو المسجد النبوي ونحو ذلك. لأن ذلك سبب رئيس في ذهاب خشوع المصلين، وعدم تدبر المخبئين، وهي من العلل المانعة لزخرفة المساجد كما تقدم.

ولما صلى النبي ﷺ في خميصة لها أعلام فنظر إلى أعلامها نظرة وهو في صلاته، قال لما فرغ من صلاته: (اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم وأتوني بأبجائية أبي جهم فإنها ألهمتني آنفاً عن صلاتي) ^(٢).

(١) انظر البغوي، شرح السنة، ١٣٢/٢.

(٢) سبق تخريجه في ص ٥٥.

قال الإمام النووي رحمه الله عند شرحه لهذا الحديث: (ففيه الحث على حضور القلب في الصلاة وتدبر ما ذكرناه ومنع النظر من الامتداد إلى ما يشغل وإزالة ما يخاف اشتغال القلب به، وكراهية تزويق محراب المسجد وحائطه ونقشه وغير ذلك من الشاغلات، لأن النبي ﷺ جعل العلة في إزالة الخميصة هذا المعنى)^(١).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله عند شرحه لهذا الحديث: (ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ والنقوش ونحوها)^(٢).
فهذه النقوش لا يخلو منها كثير من أنواع الفرش والسجاد، والانشغال بذلك حصل من المصطفى ﷺ، فكيف بغيره فهو من باب أولى.
ويتأكد خلو الفرش من تلك الخطوط والأعلام، والصور والرسومات للقباب وللكنبة وغيرها لأن المصلي مأمور بأن يكون بصره إلى موضع سجوده. ^(٣).
قال الإمام النووي رحمه الله: (قال أصحابنا: يستحب له النظر إلى موضع سجوده ولا يتجاوزَه)^(٤).

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (قال محمد بن سيرين: كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة، فلما نزلت هذه الآية: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾^(٥) خفصوا أبصارهم إلى موضع سجودهم. قال محمد بن سيرين: وكانوا يقولون لا يجاوز بصره مصلاه)^(٦).

(١) النووي، شرح صحيح مسلم، ٤٦/٥.

(٢) ابن حجر، الفتح، ٦٣٧/١.

(٣) انظر: المرجع السابق، ٢/٢٩٥، ٢٩٦.

(٤) النووي، شرح صحيح مسلم، ٤٦/٥.

(٥) سورة المؤمنون، الآيتان (١، ٢).

(٦) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٣/٣٩٥.

وقد سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء السؤال التالي: هل يجوز للمصلي أن يغمض عينيه في حال القيام والركوع والسجود بقصد تمام الخشوع وعدم اللهو بعينه؟

فأجابت: الخشوع في الصلاة مطلوب من المصلي بل هو صفة من صفات المؤمنين التي مدحهم الله بها فأثنى عليهم سبحانه بأنهم في صلاتهم خاشعون، وينبغي أن يضع المصلي بصره في موضع سجوده إلا في حالة التشهد فينظر موضع إشارته، وأما التغميض فغير مشروع في الصلاة بل مكروه (١).

وعلى كل حال: فيجب أن يكون الفرش المخصص للمساجد فرشاً خالياً من الخطوط والأعلام والصور والرسومات للقباب والكعبة والمساجد ونحوها، فليس القصد من الفرش التزيين ولا المباهاة، بل خدمة للمصلين ليصلوا بكل راحة وطمأنينة، دون أن يورث لهم ذلك المفاصد من ذهاب الخشوع والتدبر، ولما سلم المسلمون الأوائل من تلك المحدثات، بقي لهم خشوعهم، ودام لهم تدبرهم، ولست هنا أمنع الناس من الفرش مطلقاً بل المنع خاص بالفرش الذي نسج على تلك الطريقة من خطوط وأعلام وصور ورسومات دون غيره مما هو خال من مقومات الإلهاء، وبواعث الإشغال.

(١) فتاوى اللجنة، ٢٤/٧، فتوى رقم (٩٤١٤).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله ومنه تتفرج الكربات،
وأصلي وأسلم على من بعث رحمة للعالمين، وقائداً للغر المحجلين وبعد:
فهذه الخاتمة ونسأل الله حسن الخاتمة، وفيها أهم التوصيات، فمن
ذلك :

(١) الحرص التام على شرعية الأرض، المخصصة لبناء مسجد، وهي لا تخلو من
حاليين:

الأولى: أن تكون ملكاً للدولة.

الثانية: أن تكون ملكاً للأفراد.

فإن كانت ملكاً للدولة، فلا بد من إذن ولي الأمر أو من ينوب عنه لإقامة
مسجد عليها. وإن كانت ملكاً لأحد الناس فلا بد أن تطيب بها نفسه، حيث لا ينبغي
بل لا يجوز أن تؤخذ منه غصباً لهذا الغرض وهو بناء المسجد.

ومن هذا المنطلق لابد من وضع آلية شرعية يُعتمد عليها في تقسيم
المخططات، فإذا ما قامت الحاجة لإقامة مسجد أو مسجدين في الحي الذي يراد
تخطيطه (مع مراعاة المكان المناسب لذلك كأن يكون وسط الحي)، يُنظر إلى رغبة
صاحب ذلك المخطط فإن تبرع بقطعة أو قطعتين (حسب الحاجة) لإقامة مسجد
عليه أو لإقامة مسجدين وهكذا فله ذلك، وإن لم يتبرع فلا تُسلب منه غصباً وقهراً
لأن ذلك لا يحل لأحد إلا برضاه، وعليه لا مانع من أن تحدد المواقع التي ينوى
إقامة مساجد عليها ومن ثم تشتري من أصحابها، إما من قبل الدولة أو من قبل
بعض المحسنين الراغبين في بناء المساجد، خاصة أن هناك من يتخرج في بناء
مسجد على أرض سلبت من صاحبها غصباً وكرهاً، وبالتالي لديه استعداد تام
لشراء الأرض مع بنائها، وما أكثر أولئك فهم كثير والحمد لله، بل أقل الأحوال إذا
وجدنا من تبرع بالبناء فقط، فهناك من يتبرع لشراء الأرض فالأمة لن تُعدم أهل

الخير في كل زمان ومكان. وبذلك ندرأ مفسدة سلب الأرض وغضبها بلا وجه حق، ونحقق مصلحة أخذها بحق.

لأن سلبها يترتب عليه:

أ- الاعتداء على أموال الناس ظلماً وعدواناً.

ب- صلاة المصلين في المسجد الذي بني على أرض مغمصوبة مختلف فيها.

فإذا قلنا هذا في الأراضي المغمصوبة للمساجد، فغيرها من باب أولى وأحرى.

(٢) عدم الموافقة على أي مخطط لبناء مسجد إلا بعد التأكد من خلوه من المخالفات الشرعية، فعلى سبيل المثال:

أ- ألا يبنى إلا قدر الحاجة، فمساجد الفروض غير مساجد الجمع من ناحية المساحة، لأن العبرة في البناء ومساحته حاجة الناس، وهذه الحاجة بمقدورها أن نعرفها بأمور:

١- كبر الحي من صغره.

٢- قرب المساجد المجاورة له من بعدها.

ب- مساجد الفروض هي الأخرى يختلف بعضها عن بعض من ناحية المساحة بالنظر إلى كبر الحي وكثرة سكانه من صغره وقلة سكانه.

ج- مساجد الجمع تختص بالمنابر بخلاف مساجد الفروض، فلا مبرر شرعي لوضع المنابر فيها، بل ذلك من الإسراف.

د- المساجد التي بين مبان عالية مناراتها تكون أطول من منارات المساجد التي بين مبان غير عالية، ونحو ذلك.

هـ - ألا يكون التصميم الهندسي مشابهاً لكنائس النصارى، أو معابد اليهود، سواء كان بقصد التشبه أو باسم التجديد.

(٣) أن يشتمل مخطط المسجد فحسب على الضروريات التي يحتاجها، دون الكماليات التي توقع في المحاذير الشرعية من إسراف وتبذير، أو مراعات ومباهاة.

٤) التأكيد بعد إعطاء رخصة البناء للمكاتب الهندسية ومن في حكمها ألا تسند مهمة الإشراف على المساجد ولا بنائها لغير المسلمين، وهذا يعم المهندسين والمشرفين والمقاولين وعمال البناء والتشطيبات، ومن ثم يتابع تنفيذ ذلك والالتزام به متابعة ميدانية دقيقة.

٥) أن يكون طلاء المساجد من الداخل "البوية" بلون واحد، فلا تتعدد الألوان، خاصة جهة القبلة، لأن ذلك يفضي إلى إلهاء المصلين، وإشغال المتعبدين بتلك الألوان.

٦) ألا يسمح بالزخرفة بكل أشكالها، وجميع صورها سواء النقوشات أو الكتابات لآيات قرآنية أو أذكار نبوية ونحو ذلك، وذلك لليلة السابقة وهي إلهاء المصلين عن صلاتهم وإشغال المتعبدين عن عبادتهم.

٧) إبراز جودة التصاميم الهندسية والعمارة الإسلامية في بناء المساجد مما هو متاح ومشجع عليه في شريعة الإسلام دون إسراف أو تبذير.

وأخيراً وليس آخراً فأقول:

ما كان من نقص في هذا البحث فمني ومن الشيطان، وما كان من صواب فمن الله وحده لا شريك له ، فهو الموفق لذلك والهادي إليه فله الحمد في الأولى والآخرة وله الشكر فيهما وإليه المرجع والمصير.

والله أسأل أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، متقبلاً عنده وأن ينفع به

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أحكام الجنائز وبدعها، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٣- أحكام المساجد في الشريعة الإسلامية، د. إبراهيم بن صالح الخضير، الطبعة الثانية، دار الفضيلة للنشر، الرياض، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٤- الآداب الشرعية، للإمام الفقيه المحدث عبدالله بن محمد بن مفلح، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وقدم له شعيب الأرناؤوط وزميله، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٥- الإقناع لطالب الانتفاع، لشرف الدين موسى بن أحمد الحجاوي، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٦- الإصناف في معرفة الراجع من الخلاف، لأبي الحسن علي المرداوي، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٧- بدائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية، جمعه ووثق نصوصه وخرج أحاديثه يسري السيد محمد، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٨- تفسير القرآن العظيم، للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، طبعة جديدة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون سنة طبع.
- ٩- تقرير القواعد وتحرير الفوائد، للإمام الحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ضبط نصه وعلق عليه ووثق نصوصه وخرج أحاديثه وأثاره أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى، دار

ابن القيم للنشر والتوزيع، الدمام، ودار ابن عفان للنشر والتوزيع القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق عبدالرحمن بن معلا اللويحق، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١١- جامع البيان في تأويل القرآن، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٢- الجامع الصحيح، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، الطبعة الجديدة، دار الكتب العلمية، بيروت، ودار الحديث، القاهرة.

١٣- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، اعتنى به وصححه هشام البخاري، الطبعة الأولى "ملونة"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٤- رد المحتار على الدر المختار حاشية ابن عابدين، لمحمد أمين بن عمر عابدين ومعه حاشية قرّة عيون الأخيار تكملة رد المحتار على الدر المختار، لسيد محمد علاء الدين أفندي (نجل المؤلف)، طبعة خاصة، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٥- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبعة جديدة منقحة ومزودة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، الطبعة الجديدة، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٧- سنن أبي داود، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث، دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ١٨- سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، حققه ووضع فهارسه بالكمبيوتر محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ١٩- سنن الدارمي، للحافظ عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي السمرقندي، حقق نصه وخرج أحاديثه وفهرسه ، فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٢٠- السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق محمد عبدالقادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٢١- شرح السنة، للإمام أبي محمد الحسين البغوي، تحقيق وتعليق سعيد محمد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ٢٢- الشرح الكبير، لشمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن محمد بن قدامة، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ٢٣- صحيح ابن خزيمة، لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن خزيمة، حققه د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٢٤- صحيح البخاري، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ٢٥- صحيح الجامع الصغير وزيادته، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٢٦- صحيح سنن أبي داود، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ٢٧- صحيح سنن ابن ماجه، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة، الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- ٢٨- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- ٢٩- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ٣٠- ضعيف سنن أبي داود، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- ٣١- ضعيف سنن ابن ماجه، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٣٢- ضعيف سنن الترمذي، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- ٣٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ٣٤- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب الشيخ أحمد بن عبدالرزاق الدويش، الطبعة الثالثة، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٩هـ.
- ٣٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حقق أصلها الشيخ عبدالعزيز بن باز، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- ٣٦- الفتح الرباني، ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، مع شرح بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني، ترتيب وتأليف أحمد عبدالرحمن البناء، دار الشهاب، القاهرة.
- ٣٧- كشف القناع عن متن الإقناع، للشيخ منصور بن يونس البهوتي، تحقيق إبراهيم بن أحمد بن عبد الحميد، طبعة خاصة، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

- ٣٨- لسان العرب، للعلامة أبي الفضل جمال الدين بن محمد بن منظور، الطبعة الأولى، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ٣٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق عبدالله بن محمد الدرويش، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ٤٠- المجموع شرح المذهب للشيرازي، للإمام أبي زكريا محي الدين النووي، تحقيق محمد نجيب المطيعي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- ٤١- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- ٤٢- مختار الصحاح، للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي، عنى بترتيبه محمد خاطر، دار الحديث، القاهرة، بدون سنة طبع.
- ٤٣- المسند للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ٤٤- مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبدالله التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ٤٥- المصنف في الأحاديث والآثار، للحافظ عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق عبدالخالق الأفغاني، طباعة الدار السلفية، الهند، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٤٦- المغني، لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي ود. عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٤٧- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق محي الدين ديب مستو وآخرين، الطبعة الأولى،

دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت،
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٨- المقتع، لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة، تحقيق د. عبدالله
بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع
والإعلان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٩- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، الطبعة الحادية عشرة، دار النفائس للطباعة
والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.